جامعة قاصدي مرباح– ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية ، علوم التسيير ، علوم تجارية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر المنافسة المصرفية على الاستقرار المالي

دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000–2021

من إعداد الطالبتين: – لبنة قد – سعيدة الأسود

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ عبد القادر دبون	(استاذ ـ جامعة ورقلة) رئيسا
أ/ سهام بوخلالة	(استاذ ـ جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
د/ ليلى لولاتي	(استاذ محاضر "أ" ـ جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية ، علوم التسيير ، علوم تجارية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر المنافسة المصرفية على الاستقرار المالي

دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000–2021

من إعداد الطالبتين: – لبنة قد – سعيدة الأسود

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ عبد القادر دبون	**(استاذ ـ جامعة ورقلة) رئيسا**
أ/ سهام بوخلالة	**(استاذ ـ جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا**
د/ ليلى لولاتي	**(استاذ محاضر "أ" ـ جامعة ورقلة) مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله والصلاة والسلام على اشرف المرسلين؛

نتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني التقدير والامتنان والاعترافه بالجميل إلى

الأستاذة الفاضلة: بوخلالة سماح لكل ما قدمته لنا من إشرافه ومتابعة وحسن توجيه على

هذا العمل؛

كما تتقدم بجزيل الشكر كذلك لكل من أمد لنا يد العون لانجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر:

د.سعيد هتهات، أ. ربيعة بن زيد، أ.عائشة بخالد، والطالبة ميدون يسرا، والأخت والصديقة حاجة

مرواني والصديقة جوهر بوخالفة ، و كل من ساعدنا ولو بكلمة.

كما تتقدم بالشكر كذلك لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل.

الطالبتان

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي للنظام المصرفي ومدى تأثر كل منهما بالآخر، وقد شملت العينة النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وقد تم الاعتماد على كل من مؤشر التركز السوقي للأصول (HHI) لقياس المنافسة ومؤشر Z– score لقياس الاستقرار المالي ومعدل التضخم باعتباره من العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار المالي للبنوك العاملة في الجزائر. و ذلك باستخدام برنامج افيوز (Eviews).

توصلت الدراسة إلى أن النظام المصرفي الجزائري يعرف استقرارا ماليا معتبرا ، وان المنافسة بين البنوك التجارية الجزائرية ضعيفة بسبب ارتفاع درجة التركز السوقي، وان لكل من المنافسة المصرفية ومعدل التضخم تأثيرا عكسيا على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: استقرار مالي ، منافسة مصرفية، معدل تضخم، Z– score ، معدل تركز لقياس المنافسة.

Summary

This study aimed to highlight the relationship between banking competition and the financial stability of the banking system and the extent to which each is affected by the other

The sample included the Algerian banking system during the period from 2000 to 2021, and the market concentration index of assets (HHI) was relied upon to measure competition and the Z-score index to measure financial stability and the rate of inflation as one of the external factors affecting the financial stability of banks operating in Algeria. This is done using the Eviews program.

The study concluded that the Algerian banking system knows considerable financial stability, and that the competition between Algerian commercial banks is weak due to the high degree of market concentration, and that both banking competition and the rate of inflation have an adverse effect on the financial stability of the Algerian banking system.

Keywords: financial stability, banking competition, inflation rate, Z-score, concentration rate to measure competition.

فهرس المحتويات:

شكـــر وتقديـــر ..... أ

ملخص الدراسة ..... ب

فهرس المحتويات: ..... ج

فهرس الجداول: ..... د

فهرس الأشكال: ..... هـ

مقدمة 1

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المنافسة المصرفية والاستقرار المالي 5

تمهيد 5

المبحث الأول: الإطار النظري للمنافسة المصرفية والاستقرار المالي 5

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المنافسة المصرفية ومؤشرات قياسها 5

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار المالي للبنوك ومؤشرات قياسه: 13

المطلب الثالث: العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك 23

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للمنافسة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك 25

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 25

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية 29

خلاصة الفصل الأول: 30

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر المنافسة المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر 32

تمهيد: 32

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة 32

المطلب الأول: تقديم عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة: 32

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة 36

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج: 37

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة 37

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات 47

خاتمة 49

قائمة المراجع 51

الملاحق 56

فهرس الجداول:

- جدول 1: مؤشرات الاستقرار المصرفي حسب مقترحات صندوق النقد الدولي 20
- جدول 2: تطورات مؤشرات الملاءة المالية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة من 2009-2021 الوحدة :%
..... 33
- جدول 3: متغيرات الدراسة 36
- جدول 4: مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 37
- جدول 5: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة 41
- جدول: 6 تقدير نموذج الانحدار المتعدد بين مؤشر المنافسة والاستقرار المالي 42
- جدول7 تقدير معادلة الفرق العام 43
- جدول: 8 تقدير نموذج الدراسة الأمثل (معادلة الفرق العام من الرتبة الثانية) 44
- جدول 9نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للأخطاء 46

فهرس الأشكال:

- رسم توضيحي 1 مؤشر الاستقرار المالي z في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2021..... 38
- رسم توضيحي 2: تطور مؤشر المنافسة (تركز الأصول) في القطاع البنكي الجزائري من 2000 إلى غاية 2021..... 39
- رسم توضيحي 3: مراحل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2021..... 40
- رسم توضيحي 4: مقارنة القيم الحقيقية للمتغير التابع ACTUAL مع القيم المقدرة بواسطة النموذج .. 46
- رسم توضيحي 5: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي..... 47

مقدمة

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من أهمية بالغة على التنمية الاقتصادية من خلال قيامه بوظيفته الرئيسية والمتمثلة في الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين وما ينتج عنها من تعبئة للمدخرات وإعادة توزيعها على الاستثمارات المختلفة، والبنوك في مجملها تكون حلقة تفاعل لشتى مجالات النشاط الاقتصادي في أي دولة كانت، غير انه وخلال السنوات الماضية تأثرت الصناعة المصرفية بمجموعة من التطورات والمتغيرات على المستوى العالمي والتي أدت إلى تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي بصفة عامة وعلى النظام المصرفي والمالي بصفة خاصة، فلقد شهدت المنتجات والخدمات البنكية تطورات نوعية خاصة في ظل اشتداد المنافسة المصرفية بسبب نمو التجارة الالكترونية وظهور شركات التكنولوجيا المالية، أين أصبحت الخدمات البنكية والمالية أكثر إتاحة وبأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي أصبح الأخذ بمبدأ حرية المنافسة في القطاع المصرفي احد أهم العوامل الأساسية لتحسين أداء نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وذلك في ظل الضغوطات المالية وتغيرات البيئة المحيطة وارتفاع وعي الزبون الذي أصبح يطالب بخدمات مصرفية متنوعة وذات جودة عالية .

وعلى غرار ذلك فان البنوك الجزائرية لا يمكنها أن تكون بمعزل عن هذه التطورات وعليها أن تعمل على تقديم خدمات متميزة بغرض جذب المزيد من المتعاملين وزيادة حصتها السوقية من اجل تعظيم أرباحها وفي نفس الوقت عليها أن تحافظ على استقرارها المالي من اجل استمرارية أدائها.

وعليه تم إصدار القوانين والتشريعات الداعية إلى تحرير السوق البنكي و المحفزة لإقامة البنوك الخاصة وفتح المجال أمام البنوك للمنافسة، بالمقابل قام بنك الجزائر بإدخال عدة تعديلات مست التنظيمات الاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية استجابة لأوضاعها الداخلية وللمتطلبات العالمية بهدف ضمان الاستقرار المالي والسلامة المصرفية للقطاع وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، وبناء على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير المنافسة على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري ؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكن صياغة الإشكالية الفرعية التالية:

– هل توجد منافسة بين البنوك الناشطة في القطاع المصرفي الجزائري ؟

–ما مدى تمتع القطاع المصرفي الجزائري بالاستقرار المالي ؟

–كيف تؤثر المنافسة على الاستقرار المالي للبنوك الناشطة في القطاع المصرفي في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكاليات الفرعية تمكنا من صياغة الفرضيات التالية و التي تعتبر إجابة مبدئية لهذه الأسئلة على النحو التالي:

–نعم توجد منافسة بين البنوك الناشطة في القطاع المصرفي الجزائري .

–يتمتع القطاع المصرفي الجزائري بمستوى جيد من الاستقرار المالي.

–تؤثر المنافسة ايجابيا على الاستقرار المالي للبنوك الناشطة في القطاع المصرفي الجزائري .

مبررات اختيار الموضوع:

نوجز مبررات اختيارنا للموضوع في النقاط التالية:

- ✓ الموضوع يتماشى مع تخصصنا الدراسي اقتصاد نقدي وبنكي.
- ✓ اهتمامنا بالمواضيع الحديثة في مجال القطاع المصرفي.
- ✓ توفير معلومات للطلبة الباحثين في مجال القطاع المصرفي الجزائري.
- ✓ الاستفادة من النتائج المتوصل إليها في نهاية الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

–تسليط الضوء على واقع المنافسة المصرفية لدى القطاع المصرفي الجزائري .

–إبراز وضعية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري .

–توضيحا اثر المنافسة على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى تشخيص الواقع الحقيقي للمنافسة ودرجة السلامة المصرفية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري في ظل التعديلات والتنظيمات الاحترازية الصادرة من طرف بنك الجزائر من اجل النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري، كما تتجسد أهميتها في تناولها لظاهرتي المنافسة والاستقرار المالي اللتان تكسبان أهمية كبيرة خاصة على مستوى البنوك ، حيث تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة المعقدة بين هاتين الظاهرتين.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية:البنوك العاملة في القطاع المصرفي الجزائري.

الحدود الزمنية: شملت الدراسة الفترة مابين سنة2000 إلى 2021.

منهج الدراسة:

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي ،وكذا المنهج الكمي القياسي في الجانب التطبيقي.

صعوبات البحث:

تمثلت صعوبات خاصة في قلة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة خاصة الكتب.

هيكل البحث:

بغرض انجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول: يحتوي على الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المنافسة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك، ويتضمن مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول يشمل الإطار النظري للمنافسة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك .
- المبحث الثاني يشمل الدراسات التطبيقية للمنافسة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك.

الفصل الثاني:يحتوي على الدراسة التطبيقية لأثر المنافسة على الاستقرار المالي للبنوك العاملة في الجزائر، ويتضمن مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول يشمل الدراسة القياسية لأثر المنافسة على الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية محل الدراسة.
- المبحث الثاني يشمل عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصـــل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المنافسة المصرفية والاستقرار المالي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المنافسة المصرفية والاستقرار المالي

تمهيد

تعتبر المنافسة التحدي الرئيسي الذي تواجهه البنوك نتيجة المستجدات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية، كما أن الأخذ بمبدأ المنافسة في القطاع المصرفي يعد احد العوامل الأساسية لتحسين أداء البنوك وزيادة قدرتها على تمويل المشروعات وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية المتواصلة للدول، كل ذلك يتطلب مراعاة ضمان الاستقرار المالي والنقدي للقطاع المصرفي بغرض تفادي أو تقليل الصدمات الخارجية المحتملة.

وعليه فان كل الدول حرصت على تبني استراتيجيات مناسبة للاستفادة من المزايا المنبثقة من المنافسة والمحافظة على تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي،

وفي هذا الفصل سنتناول تحديد المفاهيم بالشرح والتفصيل لكل من المنافسة والاستقرار المالي في المجال المصرفي من خلال مبحثين رئيسيين، نتطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للمنافسة المصرفية والاستقرار المالي المصرفي، ونتناول في المبحث الثاني الدراسات التطبيقية السابقة التي شملت موضوعي المنافسة والاستقرار المالي المصرفي.

المبحث الأول: الإطار النظري للمنافسة المصرفية والاستقرار المالي

نتناول في هذا المبحث تحديد المفاهيم للمنافسة في المجال المصرفي إضافة إلى توضيح ماهية الاستقرار المالي ومحدداته، ثم بعد ذلك نحاول توضيح العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المنافسة المصرفية ومؤشرات قياسها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المنافسة المصرفية وشرح مختلف أنواعها ومؤشرات قياسها.

أولا: تعريف المنافسة المصرفية

قبل التطرف إلى تعريف المنافسة المصرفية يمكن تعريف المنافسة عموما بأنها هي السعي لتقديم الأفضل من قبل الآخرين، وذلك عن طريق مزاحمة المشروعات لبعضها البعض بحثا عن التفوق وسعيا لتحقيق الربح. [1]

أما المنافسة المصرفية، فهي تعرف على أنها عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات مصرفية أو منتجات بديلة لها، بهدف التسابق للحصول على اكبر حصة في السوق المصرفي، بحيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب اكبر عدد من العملاء، ويتجسد ذلك من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، تخفيض التكاليف، استعمال التكنولوجيا العالية، وحسن معاملة العملاء.[2]

وتعرف كذلك على أنها قدرة البنوك على تقديم الخدمات البنكية للزبائن وجذبهم، بغرض زيادة الأرباح والحصة السوقية، ويمكن للبنوك أن تحقق منافسة عالية من خلال القدرة والاستمرارية في تقديم الخدمات البنكية الحديثة بكفاءة وفعالية.[3]

ثانيا: أنواع المنافسة المصرفية

تأخذ المنافسة المصرفية أنواع عديدة، فقد تنقسم حسب طريقة التنافس إلى منافسة سعرية وغير سعرية ، وحسب تأثيرها على المؤسسة إلى منافسة مباشرة وغير مباشرة، وحسب النطاق الجغرافي إلى منافسة محلية ومنافسة دولية، وحسب هيكل (حالة) السوق إلى منافسة تامة واحتكار تام واحتكار القلة ومنافسة احتكارية [4]، إلا انه يمكن حصر نطاقها في عدة أشكال وفق عدة اعتبارات، وذلك حسب طريقة التنافس أو حسب حالة السوق . [5]

---

[1] فؤاد مخربش، يمينة بليمان،**المنافسة المصرفية بين حرية الاستثمار وتقييده: دراسة في التشريع الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي،جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 13، العدد 28، نوفمبر 2021، ص564.

[2] سهام بوخلالة، محمد الجموعي قريشي **تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث، عدد 16 / 2016، ص43.

[3] _ سوداني سومية، حمدوش وفاء **مؤشر هيرشمان- هيرفندال كوسيلة لقياس المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة 2016- 2020** ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06 العدد 01، افريل 2023، ص- 67.

حسب طريقة التنافس: كما اشرنا سابقا تنقسم إلى منافسة سعرية ومنافسة غير سعرية.

1_ **المنافسة السعرية:** ترتكز على السعر، حيث يسعى المتنافسين إلى كسب اكبر حصة في السوق المصرفي عن طريق تخفيض أسعار الفائدة المدينة على الودائع والقروض، أو تكلفة التحصيل، التحويل وغيرها من العمليات المصرفية.

غير أن بعض التشريعات القانونية لبعض الدول تضع حدود لمعدلات الفائدة، مما يقلل من أهمية هذه الاستراتيجية.

2_ **المنافسة غير السعرية:** لا ترتكز على السعر، بل على تقديم الخدمات المصرفية التي تساهم في جذب العميل، كالسرعة في التنفيذ والدقة وانخفاض التكاليف وتستعمل في ذلك الإعلان والترويج للخدمات المقدمة وجودتها.

تعتبر هذه الاستراتيجية أكثر فعالية وممكنة وغير محدودة.

- **حسب حالة السوق:** كما اشرنا سابقا تنقسم إلى منافسة تامة و احتكار تام ومنافسة احتكارية واحتكار القلة.

1_ المنافسة التامة: تتميز المنافسة التامة بوجود عدد كبير من المنتجين، كل منهم ينتج كمية ضئيلة من الإنتاج المعروض في السوق، تجانس السلعة المنتجة، وجود سعر واحد في السوق يتحدد عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض، استبعاد وسائل الدعاية والإعلان، حرية الدخول والخروج من السوق بالنسبة للمنتجين. [6]

2_الاحتكار التام (المطلق): يتميز بوجود منتج واحد في السوق، عدم وجود بدائل قريبة للسلعة المنتجة، فالمنتج يمثل السوق كله، وبالتالي يتحكم في الأسعار، كما يتميز بوجود صعوبات وموانع تمنع المنتجين الآخرين من الدخول إلى السوق.[7]

---

[4] _ للمزيد من المعلومات ، انظر سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**– دراسة تطبيقية مقارنة خلال القترة 2004–2014، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2017/2016 ، ص 19_21.

[5] _ فؤاد مخربش، يمينة بليمان ، **مرجع سابق**، ص565.

[6] _ عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2001 ، ص88.

[7] _**المرجع نفسه**، ص99.

3_المنافسة الاحتكارية: تتميز بوجود عدد كبير من المنتجين، كل منتج ينتج جزءا بسيطا من مجموع الإنتاج، تشابه السلع المنتجة مع عدم تجانسها، أي بعضها بديل للآخر، ولكنه بديل غير تام، وجود درجة محدودة من التحكم في الأسعار، الدخول إلى السوق أو الخروج منه منه ممكن، إلا انه قد يكون صعبا، ويتم التنافس بوسائل أخرى غير السعر، وذلك بإبراز الصفات التي تتميز بها السعة وذلك باستعمال وسائل الدعاية والإعلان[8].

4_احتكار القلة: يتميز بقلة عدد المنتجين، كل منهم يستطيع التأثير على السوق، على المنتج القيام بدراسة وتحليل أثار وردود المنتجين الآخرين في حالة اتخاذ قرار ما،وجود وسائل الدعاية والإعلان، وجود موانع لدخول منتجين جدد إلى السوق.[9]

ـ والمقصود بالسوق في هده الحالات هو السوق المصرفي، والمنتجون هم البنوك المتواجدون فيه والسلع المنتجة تتمثل في الخدمات المصرفية المعروضة للعملاء من طرف هذه البنوك.

ثالثا: مؤشرات قياس المنافسة المصرفية

تقاس المنافسة المصرفية في الأدبيات الاقتصادية وفقا لمقاربتين رئيسيتين، الأولى هي النظرية التقليدية للتنظيم الصناعي والثانية هي النظرية الحديثة للتنظيم الصناعي.

يندرج تحت المقاربة الأولى المقاييس الهيكلية، بينما يندرج تحت المقاربة الثانية المقاييس غير الهيكلية، فيما يلي توضيح للنسب والمؤشرات المستخدمة لقياس المنافسة المصرفية استنادا إلى المقاربتين السابقتين:[10]

1_ المقاييس الهيكلية:

تستند هذه المقاييس على هيكل السوق لتحديد درجة المنافسة من حيث نمط وطبيعة السوق المصرفية القائمة وما إذا كانت أسواق تنافسية (أي انخفاض حصة اكبر البنوك العاملة في السوق المصرفية من إجمالي الودائع والتسهيلات الائتمانية) ،أو أسواق احتكارية ، كما تعكس مدى تنوع السوق المصرفية،

[8] _**المرجع نفسه**، ص112.

[9] _**المرجع نفسه**، ص114.

[10] _ سوداني سومية، حمدوش وفاء، **مرجع سابق**، ص69.

مثل توزيع البنوك بحسب هيكل الملكية ومن ثم حصة كل منهما من إجمالي الودائع المصرفية والتسهيلات الائتمانية[11].

ومن أهم المؤشرات التي تعتمد عليها ما يلي:

1_1 نسبة التركز المصرفي (CRK):[12]

تستند هذه النسبة في حسابها لدرجة التركز في السوق المصرفية إلى التعرف على مدى سيطرة اكبر ثلاثة أو أربعة أو خمسة مصارف على الحصص السوقية فيه.

يمكن التعبير عن هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{CRK}=\sum_{i=1}^{k} Si$$

- حيث تعبر Si عن الحصص السوقية من إجمالي الأصول إلى الودائع أو القرض.
- وتعبر K عن عدد المصارف الرائدة في القطاع.

في حالة ما إذا كانت قيمة المؤشر اقل من 50 % فان التركز منخفض، من 51 % إلى 70 % تركز متوسط، ومن 71 % إلى 100% فهي ذات تركز عالي.

2_2 مؤشر هيرفيندل- هيرشمان Herfindahl:[13]-Hirschman Index (HHI)

يعد أكثر دقة من المؤشر السابق، حيث لا يقتصر في حسابه لدرجة التركز على اكبر k مصرف، وإنما يشمل كافة المصارف العاملة في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في أحجامها، أي يقيس حجم المصرف بالنسبة إلى القطاع المصرفي ككل، ويمكن تعريفه على انه مجموع مربعات الحصص السوقية لكل المصارف في السوق، وقد قسمت وزارة العدل الأمريكية قيمة المؤشر إلى ثلاث تصنيفات،

---

[11] _ هبة عبد المنعم، كريم زايدي، **المنافسة المصرفية والشمول الملي في الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي،أبو ظبي ،العدد 63، جوان 2020، ص05.

[12] مصطفى مرتضى، منى بيطار ، **قياس تنافسية القطاع المصرفي السوري باستخدام المقاييس الهيكلية – نسبة التركز ومؤشر هيرشمان – وغير الهيكلية – منهج بانزر – روز** ،مجلة جامعة حماة، المجلد 05، العدد 10، جوان 2022، ص26.

[13] مصطفى مرتضى، منى بيطار، **مرجع سابق**، ص26-27.

إذا كانت قيمة المؤشر اقل من واحد (أو اقل من 1000) فان السوق غير مركز، وإذا كانت بين 0.1 و 0.18 (1000 إلى 1800) فان السوق مركز بشكل متوسط (عادي) ، وإذا كانت اكبر من 0.18 أو (1800) فان السوق ذو تركز عالي.

وتأخذ معادلته الصيغة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^{k} Si^2$$

- حيث تعبر S عن الحصص السوقية للمصرف i، و k هي عدد المصارف.

2_ المقاييس غير الهيكلية:

تعتبر مقاييس حديثة، مقارنة مع المقاييس الهيكلية، تستند على سلوك السوق، أي تتبع سلوك التسعير للوحدات المصرفية بحيث تميل الأسعار في الأسواق التنافسية للاقتراب من مستويات المنافسة الحدية، فيما تبتعد عنها كلما اقتربت الأسواق من المنافسة الاحتكارية والاحتكار التام.

ومن أهم المؤشرات التي تعتمد عليها ما يلي:

2_1_نموذج بانزر و روس (Panzer and Rosse)

يقيس هذا النموذج قيمة إحصائية H (H statistic) للتعرف غلى درجة التنافسية في السوق، ويستند على مجموعة من الافتراضات وهي أن البنوك تقدم منتج وحيد يتمثل في التسهيلات الائتمانية، السوق في وضع توازن طويل الأجل، ارتفاع سعر الفائدة غير مرتبط بزيادة جودة الخدمة المولدة للعوائد، وان المصارف تسعى إلى تحقيق أقصى ربح، أي أن العوائد الحدية يجب أن تتعادل مع التكاليف الحدية، كما هو موضح في المعادلة:

$$Ri\ (xi, n, zi) - Ci\ (xi, wi, ti) = 0$$

حيث أن Ri و Ci هي العوائد الحدية والتكاليف الحدية للمصرفi، العوائد الحدية هي دالة لكل من المخرجات xi ومجموعة من المتغيرات التي تؤثر على العوائد خارجيا Zi، بالإضافة إلى عدد المصارف n، بينما التكاليف الحدية ،هي دالة لكل من المخرجات xi ومجموعة من عناصر أسعار المدخلات التي تواجهها المصارف Wi، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على دالة التكلفة خارجيا ti.[14]

[14]_ مصطفى مرتضى، منى بيطار، **مرجع سابق**، ص27

أما بالنسبةلقيمة الإحصائية H، تحتسب كمجموع مرونة الإيرادات الإجمالية للمصرف فيما يتعلق بأسعار مدخلات المصرف.

- إذا كانت قيمتها اقل من الصفر، فيدل ذلك على وجود احتكار
- أما إذا كانت اكبر من الواحد، فيدل على وجود المنافسة التامة.
- أما إذا تراوحت بين الصفر والواحد، فيدل على وجود منافسة احتكارية.

وتأخذ معادلته الصيغة التالية: [15]

$$\text{Ln TRi, t} = a+B1P1i, t+B2P2i, t+B3P3i, t+\theta 1 \text{ Ln LOAN}+ \theta 2 \text{ Ln DEP i, t}+\varepsilon i, t$$

حيث أن:

- TR: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات للمصرف i والسنة t
- P1 : نسبة نفقات الفائدة إلى مجموع الودائع كمؤشر على تكلفة الأموال
- P2 : نسبة الرواتب والأجور إلى مجموع الموجودات كمؤشر لتكلفة العمالة
- P3 : نسبة نفقات الاندثار (الاهتلاك) إلى مجموع الموجودات كمؤشر لتكلفة رأس المال
- LOAN : نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات
- DEP : نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات
- ε : الخطأ العشوائي

وانطلاقا من المعادلة تكون صيغة حساب الإحصائية »:" Hكالتالي:

$$\text{H statistic} = B1+B2+B3$$

2_2_ مؤشر ليرنر (Lerner Index):

يقيس هذا المؤشر القوة السوقية للبنك من خلال التعرف على مدى قدرة البنك على تحديد أسعار مخرجاته بما يزيد عن التكلفة الحدية التي يتحملها نظريا، تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، حيث انه مع ازدياد درجة المنافسة تنخفض القيمة السوقية للبنوك وتنخفض قدرتها على فرض أسعار تزيد عن تكاليفها الحدية

[15]–احمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل **قياس وتحليل اثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي**، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص –ج2)، سبتمبر 2021، ص37.

فتقترب قيمة المؤشر من الصفر، في حين يقترب المؤشر من الواحد مع ازدياد القوة السوقية للبنوك وانخفاض المنافسة، كما أن قيمته تساوي الصفر في حالة المنافسة التامة (السعر يساوي التكلفة الحدية). يتم حساب قيمة المؤشر كالتالي:

$$\text{Lerner it} = (\text{Pit} - \text{MCit})/\text{Pit}$$

- حيث أن Pit هو سعر مخرجات البنك i في الزمن t مقاسا بنسبة إجمالي إيرادات البنك إلى إجمالي الأصول، و MCit هي التكلفة الحدية للبنك i في الزمن t .[16]

ويعتمد حساب التكلفة الحدية على تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية.

2_3_ مؤشر بون (Boon indicator):

يقيس درجة المنافسة بالاعتماد على قياس مستويات كفاءة الربح في السوق المصرفي، يتم حسابه من خلال احتساب مرونة الأرباح بالنسبة للتغيرات في التكاليف الحدية، تشير الزيادة في مؤشر بون إلى تدهور السلوك التنافسي للوسطاء الماليين والعكس. [17]

يقوم هذا النموذج على فرضية أن المؤسسات الأكثر كفاءة تستحوذ على حصة سوقية اكبر وتحقق أرباح أعلى، ويكون هذا الأثر أقوى في الأسواق الأكثر تنافسا، حيث أن شدة المنافسة يمكن أن تخفض من مخرجات المؤسسة وهذا الانخفاض يكون اقل في المؤسسات الأكثر كفاءة ونتيجة لذلك فان الحصة السوقية وأرباح هذه المؤسسات سوف ترتفع، في حين تتقلص أرباح وحصص المؤسسات الأقل كفاءة.

يتطلب تجسيد هذه النظرية حسابيا ترتيب المؤسسات حسب الكفاءة، ثم حساب درجة المنافسة من خلال تقدير دالة الربح التي تقيس العلاقة بين الكفاءة والأداء، وتأخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$\text{Ln}\pi = \alpha + \beta\, In\, mc + \epsilon$$

- حيث: π : يعبر عن الربح.
- mc : تعبر عن التكلفة الحدية أو التكلفة المتوسطة.

---

[16]– مي الدعبول، ابي محمود ، **اثر المنافسة على مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية**، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، بدون سنة نشر، ص9،

[17]_ هبة عبد المنعم، كريم زايدي، **مرجع سابق**، ص06

- β :يعكس مرونة الربح بالنسبة للتكاليف، ويكون هذا المؤشر سالبا إذ يعكس أن ارتفاع التكاليف الحدية يصاحبه انخفاض في الأرباح، ويجب أن تكون قيمته اقل ما يمكن في الأسواق الأكثر تنافسا.[18]

وقد أجريت بعض التعديلات على المعادلة السابقة وصيغت على الشكل التالي: [19]

$$\ln Silt = \alpha + \beta\ In\ mCilt + \sum_{t=1,\dots,}(T_1)ytdt + Uilt$$

- حيث : S : تمثل الحصة السوقية
- $mCilt$: التكلفة الحدية للبنك أفي الزمن t
- l :المخرجات من القروض
- dt: الزمن الافتراضي
- $Uilt$: الخطأ العشوائي

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار المالي للبنوك ومؤشرات قياسه:

يكتسي موضوع الاستقرار المالي أهمية كبيرة في القطاع المصرفي، خاصة في الفترة الحالية والتي شهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من المصارف، سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد المفاهيم الأولية للاستقرار المالي للبنوك ومؤشرات قياسه.

أولا: تعريف وأهمية الاستقرار المالي للبنوك وأهميته

1- تعريف وأهمية الاستقرار المالي للبنوك

يرىShinasi" " بان النظام المالي يكون مستقرا كلما كان قادرا على تسهيل أداء الاقتصاد، وقادرا كذلك على تشتيت الاختلالات المالية التي تتطور داخليا أو تنتج من أحداث سلبية مهمة وغير متوقعة، مشيرا

[18] _ سهام بوخلالة ، **مرجع سابق**، ص37

[19] _Michiel van Leuvensteijn and other . **A NEW APPROACH TO MEASURING COMPETITION IN THE LOAN MARKETS OF THE EURO AREA.**WORKING EUROPEAN CENTRAL BANK. PAPER SERIES .NO 768. JUNE 2007. p 18.

إلى أن عدم الاستقرار هي الحالات التي يكون فيها النظام المالي يعيق الوظيفة العادية للاقتصاد الحقيقي[20].

كما يشير "Mishkin" إلى أن التداخل بين الصدمات التي تحدث في النظام المالي مع تدفق المعلومات يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار المالي، مما يؤدي إلى عدم قدرة النظام المالي على تأدية عمله في توجيه الأموال إلى الجهات التي لديها فرص الاستثمار الإنتاجي.[21]

ويوضح (Shinasi. 2004) مفهوم الاستقرار المالي انه يتمثل بقدرة المصرف على مواجهة أي اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للمصرف، ولهذا فانه يكون قادرا على القيام بعملية التوسط بين وحدات العجز والفائض المالي، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية.[22]

ويعرف الاستقرار المصرفي كذلك، بأنه هو الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية لأصول البنك اكبر من قيمة ديونه،(Jokipii.Monnin . 2013: 3).[23]

ويتضمن الحفاظ على الاستقرار المالي للمصرف نقطتين أساسيتين هما:[24]

ا- تجنب مخاطر إفلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفيات، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل.

ب- وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

2-أهمية الاستقرار المالي للبنوك وشروط تحققه.

2-1 أهمية الاستقرار المالي للبنوك

---

[20] بوبكر مصطفى ، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي – حالة النظام المصرفي الجزائري** – أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2015، ص 49.

[21] هوزان تحسين توفيق: **قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 – 2010** ، مجلة جامعة زاخو ، سكول الإدارة والاقتصاد، جامعة دهكوك العراق ، المجلد B 3 ، العدد 2 2015،ص 540

[22] **المرجع نفسه**، ص 540.

[23] ميساء سعد جواد ، **دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية (1995-2011)**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية،جامعة كربلاء العراق، 2013، ص43.

[24] هوزان تحسين توفيق ،**المرجع السابق**، ص 541.

تكمن أهمية الاستقرار المالي من خلال السياسات والإجراءات التي يتم اتخاذها لمعالجة وتحسين تدفق رأس المال لدعم التعافي، وتقوية النظام المالي، حيث أن تقوية الميزانيات العمومية ونماذج العمل لدى المصارف تزيد من تحسين ثقة المستثمرين والحد من التشتت المالي، وتحسين عرض الائتمان الموجه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الملاءة، مما سيساعد على استعادة الثقة في الميزانيات العمومية المصرفية وتحسين الانضباط السوقي ويزداد الإفصاح من جانب المصارف ويتم إجراء مراجعات انتقائية للتحقق من جودة الموجودات.

كما يمكن أن تظهر أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر إلى الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل، حيث أن تأثيرها على المصارف تمثل في تعرضها لخسائر مما أدى إلى انتشار المخاوف بين المصارف من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان، بالإضافة إلى العديد من الآثار السلبية الأخرى.[25]

ثانيا: شروط تحقق الاستقرار المالي للبنوك

يعتمد تحقيق الاستقرار المالي للبنوك على الشروط التالية:[26]

- استقرار الاقتصاد الكلي.
- التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية والبنكية.
- كفاءة المؤسسات المالية والبنكية وسلامتها.
- وجود بنى تحتية مالية آمنة وموثوق بها.

ثالثا: مؤشرات قياس الاستقرار المالي للبنوك

تعتبر سلامة الجهاز البنكي هدفا تسعى إليه السلطات لتحقيقه في ظل حالات عدم الاستقرار التي يشهدها العالم مع توالي الأزمات المالية وانعكاساتها على نشاط البنوك وفي هذا السياق عملت مختلف الجهات الدولية على وضع طرق ومؤشرات لقياس استقرار وصلابة البنوك واختبار سلامتها، وفيما يلي

---

[25] **المرجع نفسه**، ص 541.

[26] احمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل: **قياس وتحليل اثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي**، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد خاص – ج 2، سبتمبر 2021، ص38، بتصرف.

سنركز على بعض المؤشرات الرئيسية المستخدمة في قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والمتمثلة فيمؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي، نذكر منها ما يلي:

1- **مؤشرCAMELS:** يعرف بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، استعمل منذ سنة 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفدرالي

واصل كلمة **CAMELS** مأخوذة من الحرف الأول لكل مؤشر من مؤشراته والمتمثلة فيما يلي[27]:

- **C**= كفاية رأس المال (**C**apital Adequacy)، **A**= جودة الأصول (**A**ssetQuality)
- **M**= كفاءة الإدارة (**M**anagement Quality)، **E**= المكاسب (الربحية) (**E**arnings)
- **L**= السيولة (**L**iquidity)، **S**= حساسية مخاطر السوق (**S**ensitivity of MarketRisk)

وفيما يلي عرض موجز لكل مؤشر:

1-1 كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود ميزانياتها العمومية، وتأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجهها، كما تتعدى احتساب المخاطر لبنود خارج الميزانية.[28] حيث يعتمد في قياس هذا المؤشر على نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر، وكذا التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.[29]

1-2 جودة الأصول:

إن تصنيف نوعية الأصول يظهر حجم المخاطر المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمارات ونشاطات خارج الميزانية، كما يظهر قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار كفاية مخصصات الديون والمخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات مثل المخاطر

---

[27] طارق عبد العال حماد: **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)** الطبعة الأولى، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 1999، ص:103-104.

[28] نوري عبد الرسول الخاقاني ، صلاح عامر أبو هونه ، **المرجع السابق** ،ص 36.

[29] عبد الرحمن أولاد زاوي، طلال عباسي: **واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل3** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 465.

التشغيلية ومخاطر السوق والسمعة والتقيد بالأنظمة.[30]حيث يعتمد في قياس هذا المؤشر على مخاطر الأصول ومؤشرات الرفع المالي، نسبة الدين إلى حقوق الملكية و ربحية الشركات المقرضة.[31]

1-3 كفاءة الإدارة:

يتم التأكيد على مدى كفاءة الإدارة ومدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية ومدى سلامة نظم الرقابة الداخلية والعمل بها، وكذا قدرة المصرف على التخطيط والتأقلم مع المتغيرات الطارئة بما يحافظ على سلامته[32]، حيث يعتمد في قياس هذا المؤشر على نسبة الإيرادات لكل موظف و التوسع في عدد المؤسسات المالية.[33]

1-4 الربحية:

تعرف الربحية على أنها معدل العائد على الأموال المستثمرة، وهي مؤشر يبين قدرة الإدارة على توظيف الموارد بفعالية لتوليد القيمة لأصحاب المصلحة والحفاظ على المصرف،[34] حيث يعتمد في قياس هذا المؤشر على العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية و معدلات الدخل والإنفاق.[35]

1-5 السيولة:

بشكل عام فان إدارة السيولة لدى المصرف يجب أن تكون قادرة على الإبقاء على مستوى كاف من السيولة لمقابلة التزامات المصرف في الوقت المناسب،[36] حيث يعتمد في قياس هذا المؤشر على الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي و نسبة القروض إلى الودائع و تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية.[37]

---

[30] نوري عبد الرسول الخاقاني ، صلاح عامر أبو هونه ، **المرجع السابق** ،ص 36.

[31]عبد الرحمن أولاد زاوي، طلال عباسي ،**المرجع السابق** ،ص 465.

[32]نوري عبد الرسول الخاقاني ، صلاح عامر أبو هونه ،**المرجع السابق** ، ص 37.

[33]عبد الرحمن أولاد زاوي، طلال عباسي ،**المرجع السابق** ،ص 465.

[34]عباس كاظم الدعمي وآخرون: **اثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف (دراسة تحليلية لمصرفي JPMorgan وCitigroupللمدة 2005-2019)**،WarithScientific Journal ،المجلد 3، رقم 7، سبتمبر 2021، 220.

[35]عبد الرحمن أولاد زاوي، طلال عباسي ،**المرجع السابق** ،ص 465.

[36] نوري عبد الرسول الخاقاني ، صلاح عامر أبو هونه ،**المرجع السابق** ، ص 37.

[37]عبد الرحمن أولاد زاوي، طلال عباسي ،**المرجع السابق** ،ص 465.

1-6 الحساسية لمخاطر السوق:

تعكس حساسية البنك للتوقعات المختلفة في تغيرات أسعار الفائدة وسعر الصرف وأسعار الأوراق المالية التي تؤثر سلبا على الوضع المالي للمصرف،[38] حيث يعتمد في قياس هذا المؤشر على مخاطر سعر الفائدة والصرف والأسهم و مؤشرات خاصة بالسوق.[39]

وترتب مستويات تصنيف المصارف طبقا لنظام CAMELS على النحو الآتي:[40]

1- المستوى الأول: يعتبر أداء قوي ويمثل أعلى مستوى، فالمصارف سليمة في معظم النواحي.

2- المستوى الثاني: يعتبر أداء مرضي، فالمصارف سليمة نسبيا من النواحي المالية ومستقرة. 3- المستوى الثالث: يعتبر أداء مقبول أو معقول، فالمصارف تواجه نقاط ضعف عديدة بشكل عام، مما يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

4- المستوى الرابع: يعتبر أداء هامشي أو حدي، فالمصارف تعاني من ضعف خطير من النواحي الإدارية والمالية، وتحتاج إلى إجراءات فورية لتصويب أوضاعها.

5- المستوى الخامس: يعتبر أداء غير مرضي، فالمصارف تعاني من ضعف كبير في الأداء وضعف في إدارة المخاطر وتشكل قلقا كبيرا للسلطات الرقابية، وتحتاج إلى مساعدات طارئة، واحتمالية فشلها تكون كبيرة.

2- مؤشر الاستقرار المالي والسلامة المصرفية Z-score:

يعتبر مؤشر Z-score من المقاييس الحديثة التي تستخدم لقياس درجة الاستقرار المالي للبنوك، إذ يقيس عدد الانحرافات المعيارية التي بموجبها ستنخفض الربحية، وهذا قبل أن يتم استنفاذ رأس المال المصرفي، وتزداد قيمته مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، وتنخفض قيمته عندما يكون هناك عدم استقرار في العوائد، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول، وبالتالي

[38] نوري عبد الرسول الخاقاني ، صلاح عامر أبو هونه ،**المرجع السابق** ، ص 37.

[39] عبد الرحمن أولاد زاوي، طلال عباسي ،**المرجع السابق** ،ص 465

[40] نوري عبد الرسول الخاقاني ، صلاح عامر أبو هونه ،**المرجع السابق** ، ص 35.

تمثل القيمة المرتفعة للمؤشر الاحتمال الأدنى لمخاطر التعثر المالي، أي أن المصرف محل الدراسة بعيد عن الفشل المالي وبالتالي يعد أكثر استقرارا، ويتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:[41]

$$Z = \frac{K+U}{\sigma}$$

حيثأن:

- $K=\frac{E}{A}$ تمثل: (حقوق المساهمين + الاحتياطات النظامية والعامة) / إجمالي الأصول.
- $U=\frac{\overline{R}}{A}$ تمثل: تمثل متوسط العائد على الأصول ROA .
- σ : تمثل الانحراف المعياري للعائد على الأصول ROA معبرة عن مدى التذبذب في العوائد على أصول البنك.

3-مؤشرات قياس الاستقرار المصرفي والصلابة المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي:

اقترح من صندوق النقد الدولي منذ سنة 2006 العديد من مؤشرات الاستقرار المالي التي تخص ينوك الودائع، والتي خضعت للمراجعة والتعديل لأكثر من مرة، لتصل إلى تسعة وعشرون مؤشرا منها ستة عشرة مؤشرا أساسيا وثلاثة عشرة مؤشرا إضافيا، وعلى أساس هذه المؤشرات تقوم السلطات الرقابية للبلد بتقييم صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي وقدرته على الصمود في ظل الأزمات وإمكانية استمراره في أداء نشاطه [42]، حيث تم تقسيم المؤشرات إلى ثلاث فئات، حيث تهتم مؤشرات الفئة الأولى بالأموال الخاصة، والفئة الثانية تهتم بالأصول، أما الفئة الثالثة فتهتم بالمنتجات والتكاليف (الإيرادات والنفقات)[43]، ويمكن توضيح هذه المؤشرات في الجدول التالي:

---

[41] علي محبوب، علي سنوسي: **قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة لبن البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام مؤشرZ-score لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام للفترة 2016-2017**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،الشلف، المجلد 06، العدد 03 ، جانفي 2020، ص 415.

[42]عبد المجيد قدي، وسام شيلي، **اثر اتفاقية بازل 3 على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة 2009 – 2016**،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلد 13، العدد 26، 2018، ص 06

[43] حمزة عمي سعيد، **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية ، حالة الجزائر من 2003-2013** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص81.

جدول 1: مؤشرات الاستقرار المصرفي حسب مقترحات صندوق النقد الدولي

المجموعات	المؤشرات		الهدف من حساب المؤشرات
مؤشرات تتعلق بالأموال الخاصة و المساهمين	-رأس المال الأساسي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر -الأموال الخاصة القاعدية ÷ الأصول المرجحة -الأموال الخاصة ÷ الأصول -مخصصات القروض المتعثرة ÷ الأموال الخاصة القاعدية -صافي الدخل ÷ متوسط حقوق المساهمين	المخاطر العامة ÷ الأموال الخاصة صافي العملات الأجنبية ÷ الأموال الخاصة القاعدية صافي الأصول و المشتقات المالية المطلوبة ÷ الأموال الخاصة الأصول في شكل مشتقات مالية ÷ الأموال الخاصة	تقيس كفاءة المؤسسة المصرفية في استخدام رؤوس أموالها، ومدى كفاية رأس المال والقدرة على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وتبقى هذه النسب عموما خاضعة لمتطلبات ومعايير لجنة بازل الدولية، على أساس مفهوم رأس المال.
مؤشرات تتعلق بالأصول	- الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول - الأصول السائلة ÷ الخصوم قصيرة الأجل - ودائع الزبائن ÷ مجموع القروض - عوائد الأصول (إيرادات صافية ÷ متوسط قيمة الأصول) - القروض المتعثرة ÷ مجموع القروض - القروض العقارية ÷ مجموع القروض	- التوزيع القطاعي للقروض ÷ مجموع القروض - القروض العقارية التجارية ÷ مجموع القروض - التوزيع الجغرافي للقروض ÷ مجموع القروض - القروض بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض - الخصوم بالعملة الأجنبية ÷ مجموع	تستخدم هذه النسب كمقياس لجودة الأصول، وتهدف إلى تحديد المشاكل الخاصة بجودة الأصول في محفظة القروض فهي توفر معلومات عن توزيع القروض (بما في ذلك القروض المتعثرة وقبل خصم مخصصات خسائر القروض) لقطاعات المقيمين وغير المقيمين، كما تعتبر قلة التنويع القطاعي في محفظة القروض كإشارة لوجود احتمال كبير لضعف مهم في النظام المالي، ومنها كذلك ما يحدد نسبة الأصول السائلة

		القروض	المتاحة لتلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد، فمستوى السيولة يشير إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات لميزانياتها العامة
مؤشرات تتعلق بالإيرادات والنفقات	– هامش الفائدة ÷ الناتج البنكي الإجمالي – أعباء خارج الفوائد ÷ الناتج البنكي الإجمالي	– أعباء خاصة (المستخدمين) ÷ أعباء باستثناء الفوائد – إيرادات ناتجة عن الخدمات ÷ مجموع الإيرادات	تقيس هذه النسب ربحية البنك وتحدد حجم المصاريف الإدارية وغيرها التي تتم داخل المؤسسة المصرفية بالنسبة إلى الدخل الإجمالي، وبالتالي تبين مدى كفاءة البنك في استخدام موارده المتاحة.

المصدر: اعتمادا على:

1-عبد الله مصيطفى، عباس بوهريرة، **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر: حالة بنك CPA – AGB** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07 ، ديسمبر 2017،ص 111.

2- حمزة عمي سعيد، **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية ، حالة الجزائر من 2003-2013** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص83-85.

4-اتفاقية بازل 03 كمؤشر جديد للاستقرار المصرفي :

بعد فشل اتفاقية بازل الثانية من حماية النظام المصرفي من الانهيارات والإفلاس خاصة عقب الأزمة العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري)، قامت لجنة بازل بإعادة النظر في اتفاقيتها وذلك بتعديلها وتحسينها لتخرج في الأخير باتفاقية بازل الثالثة كمقترحات أولية في 10 جانفي 2010، ثم صدرت كصيغة نهائية في 12 سبتمبر 2010، وتعتبر هذه الاتفاقية أكثر صرامة لمتطلبات رأس مال البنوك ومعدلات السيولة فيها، على أن تدخل حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2013، وتمتد إلى سنة 2019، ومن بين التوصيات المطروحة في هذه الاتفاقية ما يلي:

1-4تحسين نوعية قاعدة رأس المال[44]: إذ توجب على البنوك الرفع من الشريحة الأولى من رأس المال التي تشكل احتياطاتها الصلبة المتكونة من أسهم وأرباح من 2 % في الوقت الحالي إلى 4.5 % من أصولها، يضاف إلى ذلك تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5 % من رأس المال، مما يرفع

[44] خديجة سعيدي: **إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل – دراسة حالة البنوك الإسلامية**– أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2017، ص58-59.

إجمالي الاحتياطي –الصلب– إلى 7 % ، كما أن اللجنة نصحت البنوك الكبيرة برفع هذه النسبة حتى فوق 7 %.

ركزت على شروط الأموال الخاصة لضمان الملاءة المالية للبنوك بشكل أفضل، وذلك من خلال رفع نسبة الحد الأدنى من 08 %إلى 10.5 %، وذلك بإضافة احتياطي الأزمات، حيث تلتزم البنوك بتحصين نفسها ضد الأزمات المالية في المستقبل.

4-2 تسيير أفضل للسيولة:وذلك بالاهتمام بزيادة معدلات السيولة على النحو التالي:

معامل السيولة في المدى القصير (LCR): حيث يطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى ثلاثون يوما، وتعرف بنسبة تغطية السيولة، ويجب أن لا تقل عن 100% وتحسب كما يلي:[45]

LCR= الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم ≤100 %

معامل السيولة للمدى الطويل (NSFR): وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب كما يلي: [46]

NSFR= موجودات التمويل المستقر/ مطلوبات التمويل المستقر≤100 %

4-3 الرافعة المالية (LR):أدرجت لجنة بازل 03 معيار الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3 % ، تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، والحد من منح القروض إلا عند مستوى مقبول من رأس المال الأمر الذي سيساعد على تكوين معدلات ملاءة قوية في النظام البنكي، وتحسب كما يلي: [47]

LR=الشريحة الأولى من رأس المالTIER1/ إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية ≤3 %

---

[45] عبد الله مصيطفى، عباس بوهريرة، **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر: حالة بنك CPA – AGB** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،الجزائر، عدد 07 ، ديسمبر 2017،ص 109.

[46] **المرجع نفسه**، ص 109.

[47] عبد المجيد قدي، وسام شيلي، **المرجع السابق**، ص 8.

المطلب الثالث: العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك

هناك العديد من المفاهيم المختلفة التي تحاول تفسير العلاقة بين المنافسة والاستقرار المصرفي ، فتباينت الآراء بين وجود تأثير سلبي وآخر ايجابي، وبشكل عام هناك فرضيتين لتفسير العلاقة بين المنافسة والاستقرار المالي للبنوك .

أولا: فرضية المنافسة-الهشاشة:

يؤيد أصحاب هذه الفرضية الفكرة القائلة بان المنافسة في القطاع المصرفي لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي للاقتصاد، لان ارتفاع درجة المنافسة بين المصارف سيؤدي إلى فشل بعضها، وبالتالي سيؤدي إلى فشل الاستقرار المالي، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:[48]

1-اثر المنافسة المصرفية في الإشراف على المصارف: قد يكون للمنافسة وهيكل السوق تأثير على فاعلية الإشراف التحوطي، فإذا كان النظام المصرفي أكثر تركزا، أي عدد قليل من المصارف، يكون عبئ الإشراف عليها اقل، وبالتالي يعزز استقرار النظام المصرفي، إذ أن مؤيدي هذه الفرضية يرون أن المصارف الكبيرة لها أكثر قدرة على تنويع محفظتها ومن ثم تقليل مخاطرها، وبالتالي يؤكدون على الحجة القائلة بان الأنظمة المصرفية الموحدة (المركزة) تميل إلى استقرار أكثر.

2-الأثر على أسعار الفائدة:تميل المنافسة المصرفية في سوق الودائع إلى زيادة الفائدة المدفوعة للمودعين، فتحاول المصارف جذب المودعين من خلال تقديم فوائد أعلى من منافسيها، وبالتالي تتحمل مخاطرة ، وقد قام (Demirgiic- Kunt and Detragiache 2002 : 1373) بدراسة عن الودائع ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي للمدة (1980 – 1979) ووجدوا أن التامين على الودائع يزيد من الأزمات المصرفية، ومن الممكن أن تؤدي إلى الإضرار بالاستقرار المالي للبلدان التي تشهد تحريرا لأسعار الفائدة، كما تؤثر أسعار الفائدة سلبا على الودائع الكبيرة.

3- العدوى بين المصارف والعلاقات المصرفية :حيث تعتبر السوق ما بين البنوك كقناة للعدوى المالية، ومن ثم يمكن لهذه السوق أن تنشر الصدمات المالية في مناطق أخرى من النظام المصرفي، ويرى مؤيدو هذه النظرية أن الأسواق الأكثر تركزا تخفف من تأثير الأزمات المالية.

---

[48] احمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل: **المرجع السابق** ص 39-40.

ثانيا: فرضية المنافسة – الاستقرار:

جاءت هذه الفرضية للرد على الفرضية السابقة القائلة بان المنافسة المصرفية تؤثر سلبا على الاستقرار المالي ، إذ أن هذه الفرضية تقول أن المنافسة في القطاع المصرفي تزيد من الاستقرار المالي، وذلك من خلال ما يلي:[49]

1-تقليل المخاطر في سوق القروض: يرى مؤيدو هذه النظرية أن درجة المنافسة في سوق القروض تتجلى في قدرة المصارف على استخدام قوتها السوقية لفرض أسعار فائدة أعلى، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض للقطاع الخاص نفسه يزيد من خطر الإفلاس لهذه الشركات مما يؤدي إلى زيادة احتمال التخلف عن السداد، ومن ثم إن السماح بالمنافسة في سوق القروض في القطاع المصرفي يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار المالي، أي أن الأسواق الاحتكارية الأكثر عرضة لمراقبة المقترضين تكون معرضة للفشل أكثر من المصارف في سوق تنافسية.

2 -المخاطر النظامية: إن وجود مؤسسات مالية كبيرة يشكل خطرا على سلامة النظام المالي، لان إخفاقات المؤسسات المالية الكبيرة تعرض النظام المالي لمخاطر نظامية. ولا سيما أن إخفاقات المصارف الكبيرة لها أثار خارجية سلبية، ومن ثم يمكن أن تعجل فشل المصارف الأخرى ، وحصول خلل في عملية الاستقرار المالي. وهذا ما أكدته بعض الدراسات تجريبيا، إذ تبين لهما أن الضغط الرئيسي على النظام المالي لم يكن بسبب إخفاقات المصارف المتعددة، وإنما بسبب الأداء الضعيف للمصارف الكبيرة، أي أن وجود عدد كبير من المصارف تتنافس فيما بينها من الممكن أن يقلل من الإخفاقات التي تحصل في القطاع المصرفي، وحتى في حالة إخفاق مصرف معين فانه لا يؤثر على المنظومة المصرفية ككل، لان تأثيره قليل مقارنة مع حجم القطاع المصرفي.

3- مراقبة المصارف:يدافع أنصار هذه الفرضية عن رأيهم في أن المنافسة المصرفية تقود إلى الاستقرار المالي من خلال مراقبة المصارف، فكلما كان النظام المصرفي اقل تركزا، أي توجد فيه عدد كبير من المصارف تتنافس فيما بينها، كلما كانت عملية مراقبة هذه المصارف والإشراف عليها أمر سهل، وعلى العكس من ذلك عندما يكون النظام المصرفي ذو تركز عالي، وتوجد فيه مصارف كبيرة تكون عملية المراقبة صعبة .

[49]احمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل: **المرجع السابق**، ص 40-41.

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للمنافسة المصرفية والاستقرار المالي للبنوك

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

في حدود اطلاعنا تم الحصول على بعض الدراسات السابقة و التي لها صلة بالموضوع محل الدراسة، والمتمثلة فيما يلي:

أولا : الدراسات باللغة العربية

1- دراسة علي بن ساحة وآخرون **(تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك)**، 2014

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين التنافسية المصرفية والاستقرار المصرفي ودرجة تأثر كل منهما بالآخر بهدف زيادة القدرة التنافسية للبنوك وتفعيل دورها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي،

اشتملت العينة على البنوك العمومية والخاصة العاملة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2010، حيث تم دراسة وتحليل درجة التركز للقروض والودائع لكل من البنوك العمومية والخاصة ، وتم حساب مؤشر درجة التركيز للودائع والقروض للبنوك العمومية باستخدام مؤشر (HHI Herfindahl-Hirschman) لتحديد المنافسة السائدة، ومؤشرات المردودية والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ومؤشر الرفع المالي وهامش الربح ومنفعة الأصول لكل من البنوك العمومية والخاصة .

خلصت الدراسة إلى أن تنافسية القطاع المصرفي الجزائري ضعيفة وبالتالي لا يساهم بشكل ايجابي في تحقيق الاستقرار المصرفي والذي افتقد إلى كثير من العناصر الداعمة له. [50]

2- دراسةمحمد مرابط ،الياس حناش **(تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية)**،2020

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية، حيث تم بناء نموذج قياسي باستخدام بيانات البانل لعينة من 10 بنوك إسلامية من 07 دول

[50]- علي بن ساحة وآخرون ، **تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك_ دراسة حالة البنوك الجزائرية** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد الخامس، السنة الجامعية 2014.

عربية (السعودية، الإمارات، الأردن، فلسطين، قطر، الكويت، البحرين) خلال الفترة (2010 – 2018) ،وقد قسمت متغيرات الدراسة إلى متغير تابع يتمثل في مؤشر z– score ، ومتغيرات مستقلة تتمثل في معدل العائد على الأصول و نسبة السيولة ومعدل تغطية القروض المتعثرة و مؤشر كفاية رأس المال و نسبة التكاليف إلى الدخل.

توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي لكل من مؤشر كفاية رأس المال، نسبة السيولة و العائد على الأصول على مؤشر الاستقرار المالي المصرفي، في حين سجل اثر سلبي لنسبة التكاليف إلى الدخل على مؤشر الاستقرار المالي المصرفي.[51]

3_ دراسة أسماء دردور سليمة خوالدي (**قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر z– score**) ، 2020

هدفت هده الدراسة إلى قياس وتحليل مدى ملائمة مؤشر **z– score** لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في عينة من البنوك العمومية والخاصة بالجزائر (ثلاثة بنوك عمومية وبنكين تابعين للقطاع الخاص)، وذلك بدراسة تطور أداء أهم مؤشرات الأداء المالي (العائد على الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) لبيان ما إذا كانت هذه البنوك تتمتع بالاستقرار المالي والمصرفي من عدمه

وتوصلت الدراسة إلى تمتع كل البنوك التجارية عينة الدراسة بالاستقرار المالي والمصرفي خلال الفترة 2008_ 2018 وفق مؤشر z– score .[52]

4_ دراسة إبراهيم بوجلخة (**قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا باستخدام نموذج z– score**")،2021

هدفت هده الدراسة إلى قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2008_2015، باستخدام نموذج (**z– score**)للوقوف على مدى الاستقرار المالي للبنوك عينة الدراسة ،حيث تم الاعتماد في ذلك على نموذج بيانات البانل.

---

[51]_محمد مرابط الياس حناش ، **تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06 ، العدد 02 ، اكتوبر 2020

[52]_ أسماء دردور، سليمة خوالدي ، **قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر z– score للفترة من 2008_ 2018** ،مجلة الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 19، العدد 02 ، ديسمبر 2020، ص49_59.

توصل الباحث إلى أن متوسط قيم **z- score**للبنوك الإسلامية تتواجد في المنطقة الرمادية خلال فترة الدراسة، أي انه لا يمكن الحكم عليها بالاستقرار من عدمه، باستثناء بنكا واحدا فقط متواجد في منطقة عدم الاستقرار المالي، كما أخذت هذه القيم منحى متناقص خلال هده الفترة الأمر الذي يستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في عدم الاستقرار المالي أما متوسط قيم **z- score** للبنوك التقليدية في ماليزيا فكلها تتواجد في منطقة الاستقرار المالي، إلا بنكا واحدا فقط يتواجد في المنطقة الرمادية .[53]

5_دراسة احمد حسين بتال وفيصل غازي فيصل (**قياس وتحليل اثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي**)، 2021

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي للاقتصاد العراقي من خلال قياس المنافسة المصرفية باستخدام نموذج بانزر _ روس، وقد تم الاعتماد على تطبيق طرق قياسية من خلال تطبيق أسلوب البيانات اللوحية الذي يجمع بين المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية، وذلك اعتمادا على بيانات مالية سنوية شملت (30) مصرفا خاصا تقليديا وإسلاميا للفترة (2011 _ 2016) .

توصلت الدراسة إلى أن درجة المنافسة بين المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية مرتفعة، بينما المنافسة بين المصارف الخاصة الإسلامية هي منافسة احتكارية، أما فيما يخص اثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي فتوصل البحث إلى أن للمنافسة المصرفية أثرا ايجابيا في مؤشرات الاستقرار المالي للاقتصاد العراقي.[54]

6_دراسة عبد الكريم قندوز وآخرون (**محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية**) ،2022

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير عوامل الاقتصاد الكلي جنبا إلى جنب مع العوامل القطاعية والعوامل الداخلية الخاصة بالبنك على استقرار البنك ، حيث شملت 136 مصرفا من 14 دولة

---

[53]إبراهيم بوجلخة ، **قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة : 2008_2015 باستخدام نموذج z- score**،مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص405-422 .

5_احمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل " **قياس وتحليل اثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي**، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص _ ج2)، سبتمبر 2021، ص33-56.

عربية[55]للفترة من2010-2020 بناءا على معلومات التقارير المالية للمصارف، واعتمدت على مجموعة من المتغيرات المستقلة تمثلت في: النمو الاقتصادي ، التضخم، نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، حجم البنك (الأصول)، كفاية رأس المال، العائد على الأصول، نسبة الفروض إلى الودائع ونسبة الدين إلى حقوق الملكية، ومضاعف حقوق الملكية، وقد تم استخدام مؤشر **z-score** لقياس الاستقرار المالي للبنوك مع اعتباره المتغير التابع للدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن للنمو الاقتصادي تأثيرا ايجابيا على مؤشر الاستقرار المالي، و وجود علاقة سالبة بين التضخم والاستقرار المالي للبنوك، ووجود علاقة ايجابية بين تطور حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي للبنوك، كما أن حجم البنك لا يؤثر على الاستقرار المالي للبنوك، في حين أن لكل من مؤشر كفاية رأس المال و العائد على الأصول و نسبة القروض إلى الودائع كمؤشر للسيولة تأثير ايجابي على الاستقرار المالي للبنوك، وهناك علاقة عكسية بين نسبة الدين إلى حقوق المساهمين (الرفع المالي) والاستقرار المالي، أي كل ما زادت المخاطرة تأثر الاستقرار المالي سلبا.[56]

7_ دراسة حنان شاوي، زهير بن دعاس (**قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-score)**، 2022

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس الاستقرار المالي في المصارف الجزائريةخلال الفترة 2002_2017 باستخدام نموذج **z- score**،وذلك لاعتباره من أهم النماذج التي تقيس الصلابة والسلامة المالية للمصارف وقد اشتملت العينة على المصارف العمومية والمصارف الخاصة التي تنشط في المجال المصرفي الجزائري والتي بياناتها متاحة ضمن تقارير بنك الجزائر، حيث تم دراسة وتحليل أهممؤشرات الصلابة المالية وقياس درجة الاستقرار المالي على مستوى المصارف العمومية والخاصة ثم القطاع المصرفي ككل.

6_ تمت الإشارة إلى الدول العربية المستوردة و المصدرة للنفط.

[56]_عبد الكريم قندوز وآخرون " **محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 11-فيفري 2022 .

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية في عمومها غير معسرة، وتتمتع باستقرار مالي نسبي، كما انه لا توجد فوارق كبيرة بين درجة استقرار البنوك العامة والخاصة.[57]

ثانيا الدراسة باللغة الاجنبية:

1-دراسة PhiltonMakena (المنافسة والاستقرار المالي في القطاع البنكي في زمبابوي) ، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في اثر التغيرات في المنافسة المصرفية على الاستقرار المصرفي في زمبابوي، وذلك باستخدام عينة متكونة من 18 بنكا للفترة من 2009 إلى 2017، حيث تم قياس المنافسة المصرفية باستخدام نسخة معدلة من مؤشر بون، و قياس الاستقرار المصرفي باستخدام مؤشر z-score .

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين المنافسة والاستقرار المصرفي قوية، وان المنافسة جيدة على مستوى القطاع المصرفي الزمبابوي.[58]

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية

من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة التي اهتمت بمواضيع المنافسة المصرفية و الاستقرار المالي تبين ما يلي:

تناولت معظم الدراسات السابقة لموضوع الاستقرار المالي للبنوك من حيث محدداته وكيفية قياسه، بينما توجد ثلاث دراسات تناولوا العلاقة بين الاستقرار المالي للبنوك و المنافسة المصرفية، والذي يعتبر الهدف العام والرئيسي للدراسة الحالية، إلا أن الاختلاف بين هاته الدراسات والدراسة الحالية يكمن في المنهج والأدوات المستخدمة ، حيث تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة (احمد حسين بتال و فيصل غازي) من حيث الاعتماد على الأسلوب القياسي في تحديد اثر المنافسة على الاستقرار المالي بناء على معلومات التقارير المالية للبنوك محل الدراسة، في حين تختلف الدراسات في طريقة قياس المنافسة، حيث اعتمدت دراسة (احمد حسين بتال و فيصل غازي) على نموذج بانزر روس، ودراسة

[57]_حنان شاوي، زهير بن دعاس ، **قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-score** ،مجلة معارف ، المجلد 17، العدد 01، جوان 2022، ص274، ص 293 .

[58]PhiltonMakena. Concurrence et Stabilité du Secteur Bancaire au Zimbabwe. Document De Politique Générale. No. 764. Aout 2021.

(PhiltonMakena) على مؤشر بون لقياس المنافسة، في حين تعتمد الدراسة الحالية على مؤشر التركز وهو نفس المؤشر الذي استخدمته دراسة (علي بن ساحة وآخرون) إلا أنها تختلف في اعتمادها على الأسلوب التحليلي لدراسة العلاقة بين المتغيرين ، وكذا تركيزها على مؤشرات الربحية فقط لقياس الاستقرار المالي.

ما يميز الدراسة الحالية أنها لم تعتمد على مؤشر زاد سكور لقياس الاستقرار المالي، بل تم الاعتماد على عدد من المؤشرات المحددة للاستقرار المالي، وقياس مدى تأثير المنافسة المصرفية على كل من هذه المؤشرات ، وهذا ما يختلف عن جميع الدراسات المذكورة خاصة التي شملت البنوك الجزائرية.

خلاصة الفصل الأول:

تتسابق البنوك نحو تقديم أفضل الخدمات لزبائنها وبسعر اقل وذلك من اجل الحصول على اكبر حصة سوقية من خلال استقطاب اكبر عدد من العملاء، وبالمقابل هناك تحديات تواجه القطاع المالي والمصرفي هو تحقيق الاستقرار والأمان الذي يعني توفر الثقة وعدم حدوث اضطرابات، وان تكون هناك قدرة على تحمل الصدمات، ولهذا فان الرشد الاقتصادي استلزم ضرورة العمل على وضع آليات وتطوير مؤشرات لتحليل سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي، لتكون بمثابة جهاز إنذار مبكر لمسؤولي المصارف والمؤسسات المالية ،حتى يتسنى لهم التوقع والتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المالي لحالة عدم الاستقرار، ومن ثم اتخاذ التدابير الملائمة لذلك، ولهذا أصبح موضوع مؤشرات قياس الاستقرار المالي موضوع اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبك التسويات الدولي، حيث عمدت هذه المؤسسات إلى تبني سياسات احترازية تهدف إلى تعزيز قدرة النظام المالي والمصرفي على استيعاب الصدمات المالية ومقاومتها والمحافظة على سلامته واستقراره، فكانت البداية بمؤشر CAMELS للحيطة الجزئية وصولا لمؤشرات السلامة المصرفية حسب مقترحات صندوق النقد الدولي مع بداية الألفية الجديدة، وختاما اتفاقية بازل 3، والتي تعتبر آخر اتفاقية تم إصدارها على المستوى الدولي والتي جاءت لمعالجة الآثار السلبية للازمة العالمية على الأنظمة المصرفية والمالية.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لأثر المنافسة المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر المنافسة المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري للدراسة في الفصل الأول، سنتناول في الفصل الثاني التطرق للدراسة التطبيقية للموضوع، وذلك من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، بالإضافة إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، وصولا إلى عرض وتحليل وتفسير ومناقشة النتائج بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة، وذلك بتقسيم الفصل إلى مبحثين يتضمن كل منهما مايلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

قبل التطرق إلى الدراسة القياسية سنحاول في هذا المبحث عرض كل من مجتمع الدراسة، متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: تقديم عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة:

يتضمن هذا المطلب تقديم لمجتمع وعينة الدراسة ، ثم بعد ذلك نتطرق إلى متغيرات الدراسة وكيفية قياسها ومصادر الحصول عليها.

اولا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي بشكل عام، أما العينة المدروسة في هذا البحث فقد شملت القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2021 حيث يضم القطاع 1603 وكالة منها 1202 وكالة تابعة للمصارف العمومية و 401 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، وذلك حسب المعطيات الصادرة عن بنك الجزائر في نهاية سنة 2021.[59]

[59] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021، ص 49.

يوضح الجدول التالي تطور وضعية بعض مؤشرات الاستقرار المالي للبنوك العاملة في الجزائر، والمتمثلة في مؤشرات السيولة والملاءة المالية.

جدول 2: تطورات مؤشرات الملاءة المالية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة من 2009-2021 الوحدة :%

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الملاءة الإجمالية	26.15	23.64	23.77	23.62	21.50	15.79	18.39	18.90	19.45	19.05	17.99	19.17	21.82
نسبة الملاءة القاعدية	19.09	17.67	17.00	17.48	15.51	13.18	15.75	16.40	15.03	14.98	14.26	15.38	17.93
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	51.82	52.98	50.16	45.87	40.46	37.96	27.17	23.50	23.51	19.84	15.97	13.11	35.74
الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل	114.52	114.29	103.73	107.51	93.52	82.06	61.64	58.39	53.70	47.45	44.23	37.14	101.66

المصدر: من إعداد الطالبتين **بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2012 -2021** .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة **الملاءة الإجمالية** للبنوك الجزائرية سجلت معدلات مرتفعة سنة 2009 ثم بعد ذلك سجلت انخفاضا طفيفا خلال السنوات من 2010 إلى غاية سنة 2013، بينما سنة 2014 عرفت انخفاضا معتبرا، حيث قدرت النسبة ب: 15.79 بالمائة، ثم بعد ذلك سجلت ارتفاعا ملحوظا ابتداءا من سنة 2015 إلى غاية سنة 2021.

أما بالنسبة لمؤشرات **السيولة** فنلاحظ كذلك تسجيل معدلات فائض في السيولة خلال السنوات من 2009 إلى غاية 2012، في حين عرفت انخفاضا سنوات 2013 إلى غاية سنة 2020، ، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض ودائع قطاع المحروقات، في حين شهدت ارتفاعا محسوسا سنة 2021.

بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر فان المصارف الجزائرية تخضع منذ شهر فيفري 2014 إلى القواعد الجديدة لتحديد الأموال الخاصة ولمخططات التقارير وفق المعايير الدولية، خلال سنة 2020 وفي ظل جائحة كورونا تم تخفيف بعض القواعد لاسيما تلك المتعلقة بوسادة الأمان المنصوص عليها في أحكام المادة 4 من النظام رقم 01/2014 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث قرر بنك الجزائر في افريل 2020، إعفاء البنوك والمؤسسات

المالية من إنشائها. قرار تم تمديده إلى غاية 31 ديسمبر 2021 بموجب التعليمة رقم 09-2021 بتاريخ 29 سبتمبر 2021 المعدلة والمكملة للتعليمة رقم 05- 2020 المؤرخة في 06 افريل 2020 الأمر الذي مكن من رفع مستويات كفاية رأس المال لديها.

لكن عموما تبقى ملاءة القطاع المصرفي الجزائري جيدة مقارنة بالنسبة المقدرة حسب معايير لجنة بازل 03، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على درجة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتضمن الدراسة متغير تابع ومتغير مستقل ومتغير ضابط ، ويمكن توضيح هذه المتغيرات فيما يلي:

أولا: المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في الاستقرار المالي، والذي تم قياسه بالاعتماد على Z-score.

و كما ذكرنا سابقا يعتبر من المؤشرات الحديثة لقياس الاستقرار المالي للبنوك، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$Z = \frac{K+U}{\sigma}$$

1.81 تدل على أن المصرف فاشل وغير قادر على الاستقرار. قيمته ≤فاذا كانت

2.99 تدل على أن المصرف ناجح و قادر على الاستقرار. ≤وإذا كانت قيمته

وإذا كانت قيمته محصورة بين 2.99 و 1.81 يصعب تحديد وضعية المصرف بين الفشل أو تجاوز الخطر ،لذلك تسمى بالمنطقة الرمادية.[60]

وقد تم استخراج المعطيات المتعلقة بمؤشر Z-score للقطاع المصرفي الجزائري، بالاعتماد على بيانات القطاع المالي للجزائر المنشورة على مستوى موقع البنك الدولي.[61]

ثانيا: المتغير المستقل:

تتضمن هذه الدراسة متغير مستقل أساسي يفسر طبيعة المنافسة المصرفية ومدى أثرها على الاستقرار المالي والمصرفي، وقد تم الاعتماد في قياس المنافسة المصرفية على مؤشر

[60] صبرينة نقيقش، الياس بوجعادة: **قياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر : Z – score** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ،الجزائر ، المجلد 11، العدد01، 2021، ص،55.

[61] https://data.humdata.org/dataset/world-bank-financial-sectore-indicators-for-algeria،30/05/2023,10:30.

التركز السوقي (IHH):

وهو يعتبر من مؤشرات قياس المنافسة المصرفية، ويستعمل هذا المؤشر عادة لقياس درجة التنويع أو التخصص أو التركز في السوق، وقد تم اختيار هذا المؤشر استنادا لما أشارت إليه الكثير من الدراسات إلى أن مقياس HHI هو الأفضل في قياس نسبة التركز السوقي لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثف من مؤشر CR_K لقياس نسبة التركز المصرفي.[62]

ويتم حسابه كما يلي:

$$HHI = \sum_{i=1}^{k} Si^2$$

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر التركز السوقي يتناسب عكسيا مع درجة المنافسة، حيث كلما ارتفع هذا المؤشر دل على زيادة درجة التركز وبالتالي انخفاض في درجة المنافسة، والعكس صحيح.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر تركز الأصول للقطاع المصرفي الجزائري، والذي تم استخراج المعطيات المتعلقة به، بالاعتماد على بيانات القطاع المالي للجزائر المنشورة على مستوى موقع البنك الدولي[63].

ثالثا: المتغير الضابط:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على معدل التضخم كمتغير ضابط، باعتباره من العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار المالي، وقد تم استخراج المعطيات المتعلقة بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة من بيانات القطاع المالي للجزائر المنشورة على مستوى موقع البنك الدولي.[64]

[62] سهام بوخلالة، محمد الجموعي فريشي: **مرجع سابق**، ص 44.

[63] https://data.humdata.org/dataset/world-bank-financial-sectore-indicators-for-algeria،30/05/2023,10:30.

[64] https://data.humdata.org/dataset/world-bank-financial-sectore-indicators-for-algeria،30/05/2023,10:30.

جدول 3: متغيرات الدراسة

المتغير	الاسم	الرمز	المصدر
التابع	الاستقرار المالي	Z	بيانات البنك الدولي
المستقل	مؤشر التركيز	BAC	بيانات البنك الدولي
الضابط	معدل التضخم	INF	بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة

في هدا المطلب سيتم التطرق إلى مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة بما يساهم في فهم الدراسة وما نصبو للوصول إليه.

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

جمع البيانات تم من خلال نوعين من المصادر وفق فصلي الدراسة:

1-**المصادر الثانوية**: تم الاعتماد عليها في الجانب النظري للدراسة، وتمثلت في الكتب والمقالات المنشورة على صفحات المجلات العلمية، وكذلك المذكرات والرسائل الجامعية غير المنشورة، بالإضافة لبعض المواضيع المنشورة على صفحات الانترنت.

2-**المصادر الأولية**: تم الاعتماد عليها في الجانب النظري للدراسة، حيث تمثلت في التقارير السنوية لبنك الجزائر وبيانات البنك الدولي.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

بغية الوصول إلى نتائج تفسر الظاهرة المدروسة تم استخدام بعض البرامج الإحصائية والقياسية المساعدة على معالجة البيانات.

1-إختبار كلاين (klein) للكشف عن التعدد الخطي بين المتغيرات المفسرة .

2-إختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة لمعرفة المعنوية الإحصائية الجزئية (وجود دلالة إحصائية من عدمها) بين المتغيرات المستقلة و التابعة .

3-إختبار الارتباط الذاتي

4-إختبار جودة النموذج (R-statistic) لمعرفة المعنوية الإحصائية للنموذج ككل .

5-إختبار المشاكل القياسية المتمثلة في :

- إختبار الارتباط الآني بين البواقي (Cross-Section Dependence)
- إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
- إختبار ثبات تباين الأخطاء (بواقي التقدير) (إحصائيةLevene)

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج:

سنتناول في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة القياسية، ومناقشتها وتفسيرها واستخلاص ما تم التوصل اليه.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

يتضمن هذا المطلب عرض نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة، إضافة إلى نتائج التقدير المتوصل إليها من خلال الدراسة القياسية.

الفرع الأول: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

يبين الجدول التالي المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

جدول 4: مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Z	BAC	INF
المتوسط	16.32815	91.12883	3.977755
الانحراف المعياري	5.961412	4.475334	1.851147
أدنى قيمة	8.529184	83.02711	0.339163
أعلى قيمة	24.82232	98.38490	8.891451

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

أولا: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغير الاستقرار المالي Z

يتضح من خلال الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر الاستقرار المالي هي 24.82232، وأدنى قيمة له تتمثل في: 8.529184 ، كما قدر الانحراف المعياري ب 5.961412 في حين أن المتوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار المالي قيمته 16.32815، وهي قيمة مرتفعة تدل على تمتع القطاع المصرفي الجزائري باستقرار مالي جيد ومتزايد خلال الفترة المدروسة، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم تعرض هذا القطاع لازمات مالية كبيرة وعدم تأثره بالأزمات المالية العالمية بسبب انغلاقه وعدم تفتحه على النظام المالي الدولي.

ويوضح المنحنى التالي تطور مؤشر الاستقرار Z– score على مستوى القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2021.

رسم توضيحي 1 مؤشر الاستقرار المالي z في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2021.

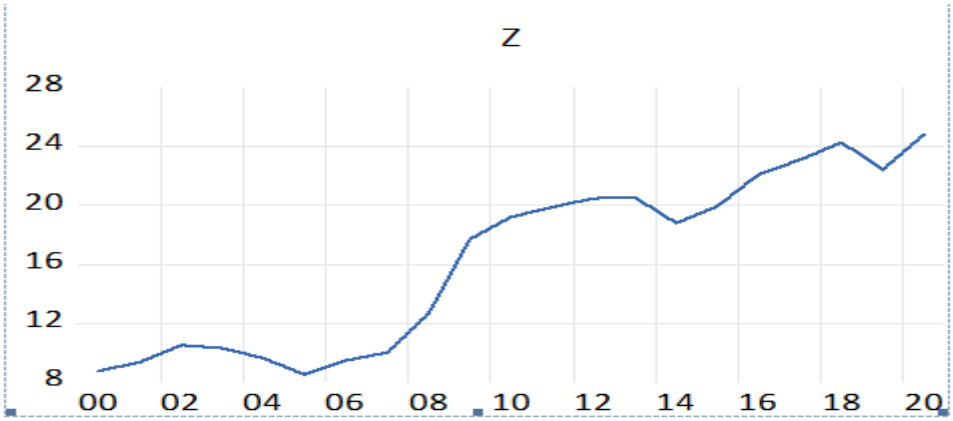

المصدر :من أعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجEviews

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر عرف زيادة ملحوظة مابين سنة 2008 وسنة 2021 ، حيث ارتفعت قيمته من 12 إلى 26 خلال هذه الفترة، مع تسجيل تراجع طفيف خلال سنة 2014 وسنة 2015.

ثانيا: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغير المنافسة BAC

يتضح من خلال الجدول أن أعلى قيمة لمؤشر المنافسة (تركز الأصول) هي 98.38490 ، وأدنى قيمة لها تتمثل في: 83.02711 ، كما قدر الانحراف المعياري ب 4.475334 في حين أن المتوسط الحسابي لمؤشر المنافسة قيمته 91.12883، وتشير هذه المعطيات إلى الارتفاع الكبير لدرجة تركز الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة المدروسة، حيث يبين الشكل أدناه أن درجة التركز كانت في ارتفاع مستمر منذ 2002، ويدل هذا الارتفاع الكبير في تركز الأصول على ضعف درجة المنافسة بين البنوك في الجزائر، حيث لا تزال البنوك العمومية تستحوذ على الجزء الأكبر من الحصص السوقية، سواء في القروض أو الودائع أو الأصول بشكل عام.

ويوضح الشكل التالي تطور مؤشر المنافسة (تركز الأصول) على مستوى القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2021

رسم توضيحي 2: تطور مؤشر المنافسة (تركز الأصول) في القطاع البنكي الجزائري من 2000 إلى غاية 2021

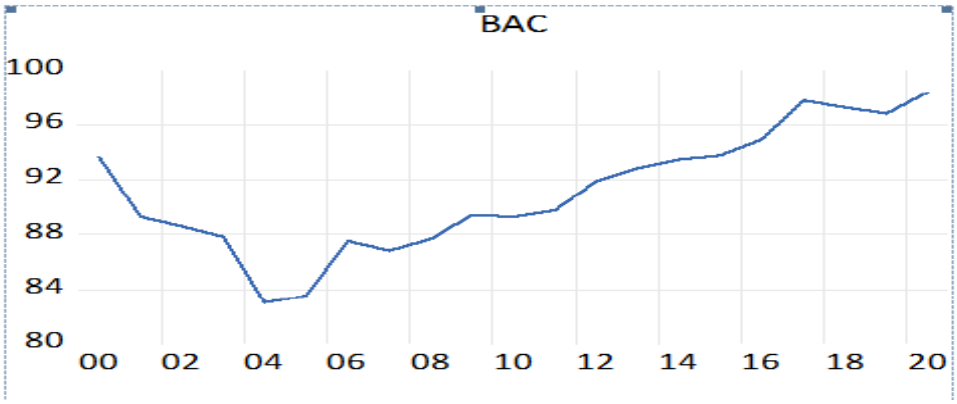

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل (02) نلاحظ أن هناك تزايد واضح لمؤشر التركز من سنة 2004 إلى غاية سنة 2021، حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 84 % سنة 2004 إلى 96 % سنة 2021 ، وهذا ما يعني انخفاض واضح في درجة المنافسة بين البنوك الجزائرية خلال هذه الفترة.

ثالثا: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغير التضخم INF

يتضح من خلال الجدول أن أعلى قيمة لمعدل التضخم هي 8.891451 ، وأدنى قيمة له تتمثل في: 0.339163 ، كما قدر الانحراف المعياري ب 1.851147 في حين أن المتوسط الحسابي لمعدل التضخم قيمته 3.977755، ويوضح الشكل التالي تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2021

رسم توضيحي 3: مراحل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2021

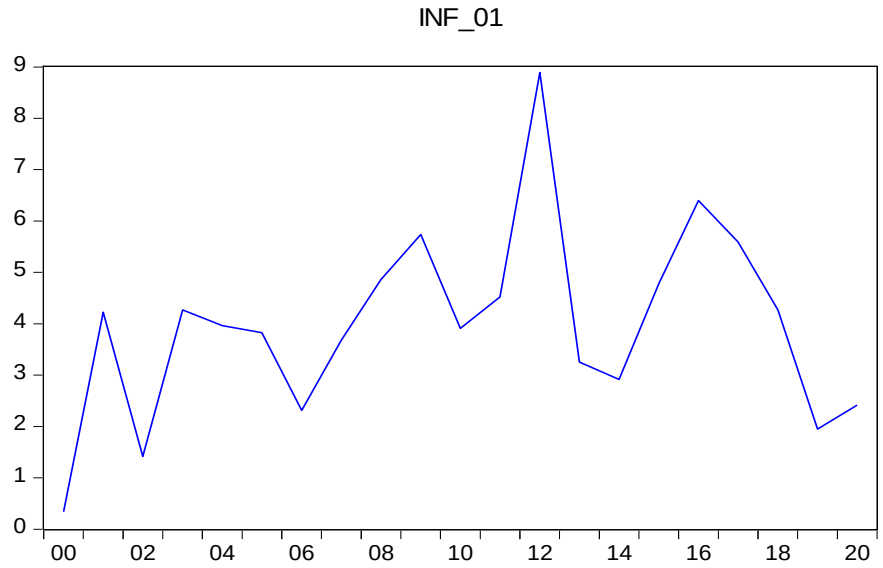

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل (3) نلاحظ أن معدلات التضخم متذبذبة بشكل واضح، بعدما عرف أدنى قيمة له سنة 2000 وتغير بمعدلات مختلفة ليعرف عودة للارتفاع سنة 2008 غير انه عاد إلى التذبذبات، ليشهد أعلى قيمة له سنة 2021، كما انه عرف انخفاضا ملحوظا مابين 2012 – 2021، إلا أن معدل التضخم في الجزائر يبقى بعيد على المستوى الحقيقي للأسعار الذي يسود الأسواق وذلك راجع لعدة أسباب.

الفرع الثاني: تقدير نموذج الدراسة.

أولا: اختبار كلاين للكشف عن التعدد الخطي

الغرض من هذا الاختبار معرفة إذا كان هناك ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المفسرة في الدراسة لتفادي الوقوع في مشكلة التعدد الخطي، ويعتمد هذا الاختبار على عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل بيرسون للارتباط الخطي (Person Linear Correlation Coefficient) .

يبين الجدول التالي درجة الارتباط لبن متغيرات الدراسة:

جدول 5: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/25/23 Time: 09:19
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Correlation Probability	BAC	INF	Z
BAC	1.000000 -----		
INF	−0.533735 0.0127	1.000000 -----	
Z	0.810433 0.0000	−0.259775 0.2555	1.000000 -----

المصدر: مخرجات Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- وجود ارتباط متوسط سالب بين معدل التضخم ومؤشر المنافسة؛
- وجود ارتباط قوي مرتفع بين المتغير المستقل مؤشر المنافسة والمتغير التابع الاستقرار المالي قدر ب 81.04%؛
- وجود ارتباط ضعيف سالب بين معدل التضخم والاستقرار المالي.

من خلال معاملات الارتباط الواردة فان مؤشر المنافسة هو المؤشر الأكثر تأثيرا على الاستقرار المالي ، كما نسجل عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرين المستقلين .

ثانيا: تقدير العلاقة بين المنافسة والاستقرار المالي

لتقدير النموذج تم استعمال طريقة المربعات الصغرى، وقد جاءت نتائج التقدير كما يلي:

جدول: 6 تقدير نموذج الانحدار المتعدد بين مؤشر المنافسة والاستقرار المالي

Dependent Variable: Z
Method: Least Squares
Date: 05/25/23 Time: 09:21
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-100.7984	19.70695	-5.114868	0.0001
BAC	1.251323	0.203847	6.138529	0.0000
INF	0.778080	0.492821	1.578827	0.1318

R-squared	0.698548	Mean dependent var	16.32815
Adjusted R-squared	0.665053	S.D. dependent var	5.961412
S.E. of regression	3.450142	Akaike info criterion	5.446271
Sum squared resid	214.2626	Schwarz criterion	5.595489
Log likelihood	-54.18585	Hannan-Quinn criter.	5.478655
F-statistic	20.85551	Durbin-Watson stat	0.824195
Prob(F-statistic)	0.000021		

المصدر: مخرجات Eviews

ومنه يمكن كتابة معادلة الاستقرار المالي في الجزائر خلال القترة 2000-2020 كالتالي:

$$Z = -100.798434041 + 1.25132268353*BAC + 0.778079565021*INF$$

1-اختبار خصائص النموذج:

يبين الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (الاستقرار المالي) والمتغير المستقل (مؤشر المنافسة) بمعدل 1.25%؛
- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (الاستقرار المالي) والمتغير الضابط (معدل التضخم) بمعدل 0.77%؛

-قيمة معامل تحديد المعدل R^2=0.69 وهي تدل على أن النموذج ساهم في توضيح الانحرافات الحاصلة في المتغير التابع الذي هو الاستقرار المالي بحوالي 69%، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب 31% فتعزى إلى حد الخطأ وما يحتويه من معاني كإهمال المتغيرات التفسيرية الأخرى، وهو مؤشر جيد نوعا ما على جودة النموذج؛

-معامل الارتباط R يشير إلى شدة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وهو الجدر التربيعي لمعامل التحديد وقيمته مساوية 66.5% وهو ما يبين أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع متوسطة.

2-اختبار الاستقلالية بين الأخطاء (اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء):

سنعتمد على اختبار durbin Watson إذ يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويتضح من الجدول أعلاه أن إحصائية durbin Watson قدرت ب 0.82 ويكشف ذلك عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ويتم تصحيح هذا الارتباط من خلال إجراء الفروق من الدرجة الأولى (انظر الملحق رقم 06)، وبعد تقدير معادلة الفرق العام من الدرجة الأولى تحصلنا على النتائج التالية:

جدول7 تقدير معادلة الفرق العام

Dependent Variable: Z1
Method: Least Squares
Date: 05/25/23 Time: 09:24
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.404319	7.203614	0.889043	0.3857
BAC1	0.096133	0.116979	0.821800	0.4219
INF1	-0.560236	0.457305	-1.225083	0.2363

R-squared	0.130410	Mean dependent var	10.63119
Adjusted R-squared	0.033788	S.D. dependent var	3.762618
S.E. of regression	3.698506	Akaike info criterion	5.585298
Sum squared resid	246.2210	Schwarz criterion	5.734516
Log likelihood	-55.64563	Hannan-Quinn criter.	5.617682
F-statistic	1.349701	Durbin-Watson stat	**0.241966**
Prob(F-statistic)	0.284336		

المصدر: مخرجات Eviews

- تبين النتائج أن قيمة DW تساوي 0.24 ، وهي تدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء؛ وعليه يتم إجراء الفروق من الدرجة الثانية (انظر الملحق 12)

جدول: 8 تقدير نموذج الدراسة الأمثل (معادلة الفرق العام من الرتبة الثانية)

Dependent Variable: Z2
Method: Least Squares
Date: 05/25/23 Time: 09:26
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.391908	0.439843	3.164557	0.0054
BAC2	0.088542	0.030266	2.925473	0.0090
INF2	-0.237445	0.127701	-1.859386	0.0794

R-squared	0.383516	Mean dependent var	2.219799
Adjusted R-squared	0.315018	S.D. dependent var	1.741769
S.E. of regression	1.441551	Akaike info criterion	3.700880
Sum squared resid	37.40527	Schwarz criterion	3.850098
Log likelihood	-35.85924	Hannan-Quinn criter.	3.733264
F-statistic	5.598923	Durbin-Watson stat	1.506818
Prob(F-statistic)	0.012862		

المصدر: مخرجات Eviews

بعد تقدير معادلة الفرق من الدرجة الثانية تم التوصل إلى النموذج الأمثل للدراسة والممثل في المعادلة التالية:

Z2 = 1.39190753762 + 0.0885418960143*BAC2 - 0.237444776771*INF2

ثالثا: اختبار خصائص النموذج الأمثل للدراسة

1-اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة (إحصائية ستودنت – Stugent Test):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن القيمة الاحتمالية لمؤشر المنافسة BAC 2 بلغت على (0.009) وهي اقل تماما من مستوى معنوية 0.05 ، أي أن المعلمة المقدرة لها تختلف معنويا عن الصفر (لها معنوية إحصائية) ، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنافسة والاستقرار المالي، في حين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمعدل التضخم هي (0.079) وهي اكبر من مستوى معنوية 0.05 ، لكنها اقل تماما من مستوى المعنوية 0.01 ، أي يمكن القول أن المعلمة المقدرة لها معنوية عند مستوى 10 % ، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستقرار المالي، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للحد الثابت (0.0054) C وهي اقل من مستوى معنوية 0.05 ،مما يعني أيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين C و Z.

2- اختبار جودة التوفيق (معامل التحديد R-squared):

انطلاقا من نتائج النموذج في الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.38$ تدل على أن 38 % من التغير الحاصل في النموذج راجع للمتغيرات المستقلة، وهي نسبة متوسطة أما النسبة المتبقية راجعة لمعامل الخطأ أو لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

3-اختبار جودة النموذج (إحصائية فيشر- F-statistic):

من خلال نتائج الجدول رقم (8) نلاحظ أن إحصائية فيشر- F-statistic للنموذج تساوي 5.598923 بقيمة احتمالية قدرت ب 0.012862 وهي اقل تماما من مستوى معنوية 0.05، أي أن كل المعالم المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج المقدر له دلالة إحصائية في مجمله عند مستوى معنوية 0.05 ، وهذا ما يدل على صلاحية النموذج للتقدير ، ويؤكد على ذلك الشكل التالي الذي يمثل مقارنة القيم الحقيقية للمتغير التابع مع القيم المقدرة بواسطة النموذج.

رسم توضيحي 4: مقارنة القيم الحقيقية للمتغير التابع ACTUAL مع القيم المقدرة بواسطة النموذج

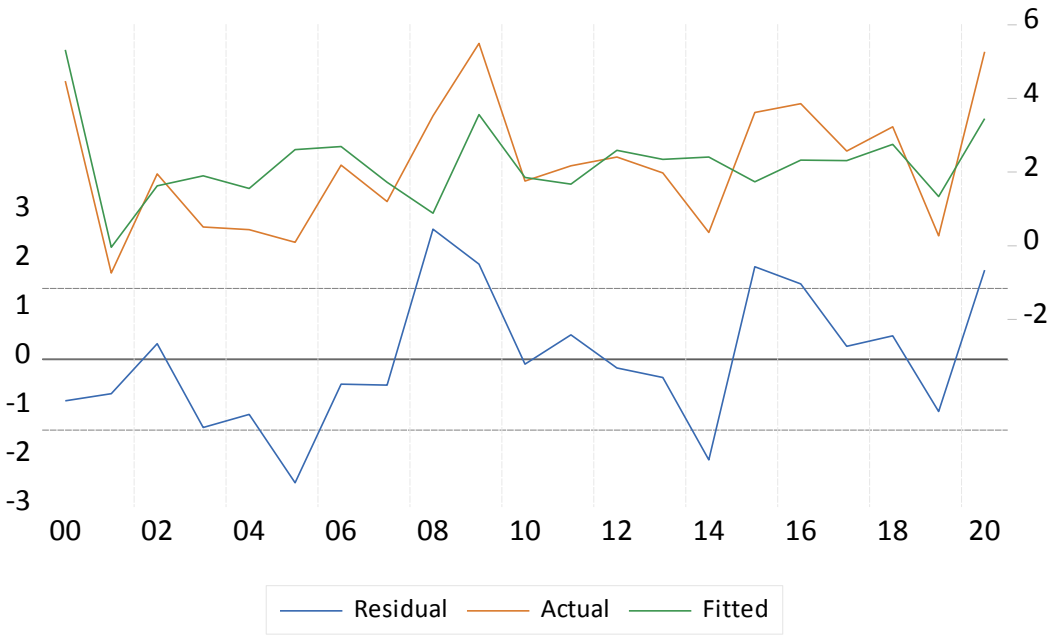

رابعا: دراسة المشاكل القياسية للنموذج

1-اختبار Breuch – Godfrey:

يقيس هذا الاختبار مدى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية وتوضح نتائج الجدول التالي أن احتمالية قيمة F-statistic اكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم Ho القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول 9نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.358187	Prob. F(2,16)	0.7044
Obs*R-squared	0.899947	Prob. Chi-Square(2)	0.6376

المصدر: مخرجات Eviews

كما توضح قيمة DW التي تساوي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ، ونتائج اختبار Breusch-Godfrey تؤكد ذلك

2-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

رسم توضيحي 5: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

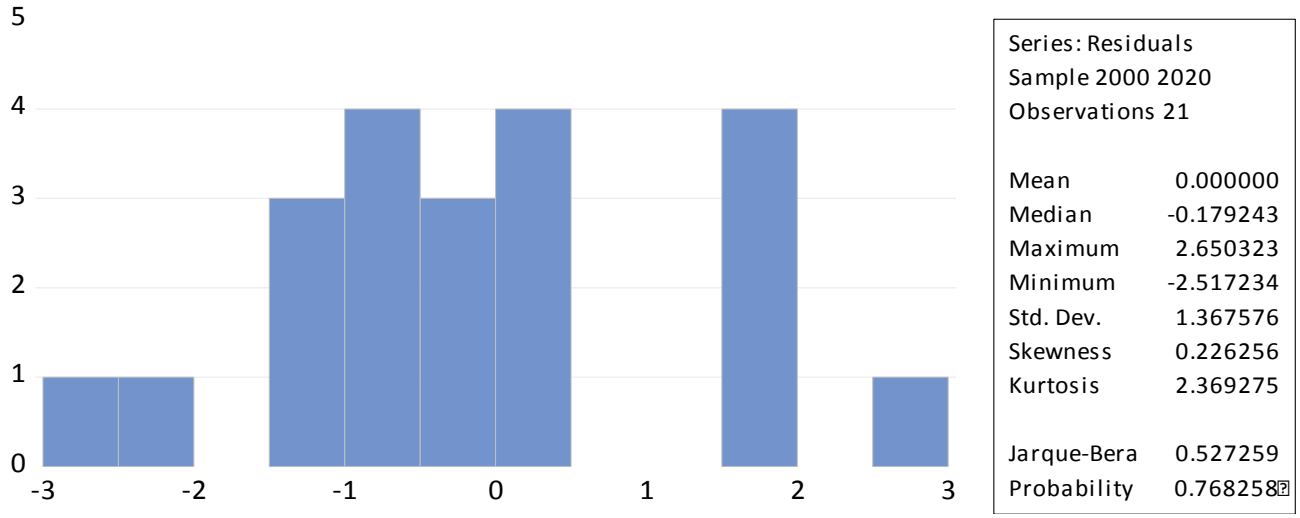

المصدر مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال الشكل رقم أن إحصائية Jarque – Bera المقدرة ب 0.527259 لها قيمة احتمالية اكبر من مستوى معنوية 0.05 حيث تقدر ب 0.768258 وبالتالي فتوزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد عرض النتائج الإحصائية والقياسية للدراسة، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير ومناقشة هذه النتائج ومدى توافقها مع فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: العلاقة بين الاستقرار المالي والمنافسة (مقاسة بمؤشر تركز الأصول)

تشير نتائج تقدير نموذج أثر المنافسة المصرفية (المعبر عنها بمؤشر تركز الأصول) على الاستقرار المالي في الجزائر، إلى أن العلاقة بين تركز الأصول و الاستقرار المالي هي علاقة موجبة و دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، أي أن تركز الأصول له أثر معنوي موجب على الاستقرار المالي، وهذا ما يعني أن المنافسة المصرفية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ترتبط عكسيا بالاستقرار المالي لهذا القطاع، وذلك بحكم العلاقة العكسية بين التركز والمنافسة، ما يعني أن انخفاض المنافسة المصرفية في الجزائر يعزز من الاستقرار المالي للبنوك ، وتتوافق هذه النتيجة مع فرضية

المنافسة–الهشاشة، التي ترى أن الأسواق الأكثر تركزا تخفف من تأثير الأزمات المالية ، وبالتالي فهي تضمن للبنوك استقرار مالي أفضل؛

وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (بتال وفيصل،2021) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للمنافسة المصرفية على الاستقرار المالي.

كما تظهر نتائج الدراسة التأثير العكسي المعنوي لمعدل التضخم على الاستقرار المالي ، وهو أمر يتناسب مع النظرية الاقتصادية ، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلبا على استقرار المؤسسات الاقتصادية بشكل عام ومن ضمنها البنوك.

الفرع الثاني : اختبار الفرضيات

انطلاقا من التحليل السابق ، يمكن استخلاص عدد من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومقارنتها بالفرضيات.

–يتميز القطاع المصرفي الجزائري بضعف درجة المنافسة بين البنوك، وهذا ما يوضحه مؤشر تركز الأصول خلال الفترة التي شملتها الدراسة، ويثبت ذلك صحة الفرضية الأولى.

–يتمتع القطاع المصرفي الجزائري بمستوى استقرار مالي جيد، حيث بلغ مؤشر z–score للقطاع مستويات أعلى من 2.99 على مدى فترة الدراسة بمتوسط بلغ 16.33، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

–تؤثر المنافسة المصرفية بشكل سلبي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة .

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي للنظام المصرفي ومدى تأثر كل منهما بالآخر، فبعد الإلمام في الجانب النظري بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمنافسة والاستقرار المالي للنظام المصرفي، وكذا عرض الأدبيات التطبيقية السابقة المتعلقة بكل من المنافسة والاستقرار المصرفي ومناقشتها، تطرقنا في الجانب التطبيقي إلى دراسة اثر المنافسة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وذلك باستخدام كل من مؤشر التركز السوقي للأصول لقياس المنافسة ومؤشر Z– score لقياس الاستقرار المالي ومعدل التضخم باعتباره من العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار المالي للبنوك العاملة في الجزائر، بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في معرفة مدى تأثير المنافسة على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- لقد أكد مؤشر الاستقرار المالي على سلامة الجهاز المصرفي الجزائري في اغلب فترات الدراسة ، ويعود ذلك لامتثال البنوك نسبيا للنظم الاحترازية المعمول بها خاصة تلك المتعلقة بمعدلات الأموال الخاصة.
- ضعف درجة المنافسة بين البنوك التجارية في الجزائر، بسبب ارتفاع درجة التركز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري في اغلب فترات الدراسة؛
- تؤثر المنافسة المصرفية عكسيا على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري؛
- يؤثر معدل التضخم عكسيا على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري؛

توصيات الدراسة:

- بناءا على النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:
- تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري وتطوير السوق المالي بما يخدم الاقتصاد الوطني.

- ضرورة العمل على مواكبة التطورات العالمية، واندماج القطاع المصرفي الجزائري في النظام المالي الدولي، لضمان تحسين أدائه وكفاءته.
- المحافظة على استقرار النظام المصرفي في الجزائر من خلال السهر على التزام البنوك بتطبيق القواعد الاحترازية الموصى بها دوليا.

آفاق الدراسة:

للدراسة بعض الآفاق نقترحها فيما يلي:

- البحث في اثر المنافسة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري وذلك باستخدام مؤشرات ومتغيرات أخرى.
- تحليل دور الاستقرار المالي للبنوك في زيادة قدرتها التنافسية العالمية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، طبعة 2001
2. طارق عبد العال حماد: **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)** الطبعة الأولى، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 1999.

الرسائل و الأطروحات:

3. بوبكر مصطفى ، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي – حالة النظام المصرفي الجزائري** – أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2014.2015.
4. ميساء سعد جواد ، **دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية (1995-2011)**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية،جامعة كربلاء العراق، 2013.
5. سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**– دراسة تطبيقية مقارنة خلال الفترة 2004-2014، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2017/2016 .
6. حمزة عمي سعيد، **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية ، حالة الجزائر من 2003-2013** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.
7. خديجة سعيدي: **إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل – دراسة حالة البنوك الإسلامية**– أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2016.2017.

المجلات والمقالات:

8. هوزان تحسين توفيق: **قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 – 2010** ، مجلة جامعة زاخو ، سكول الإدارة والاقتصاد، جامعة دهكوك العراق ، المجلد 3 B ، العدد 2 2015.
9. احمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل: **قياس وتحليل اثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفيالعراقي** ، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد خاص – ج 2 ، سبتمبر 2021.
10. مي الدعبول، أبي محمود ، **اثر المنافسة على مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية**، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، بدون سنة نشر.
11. نوري عبد الرسول الخاقاني ، صلاح عامر أبو هونه : **استخدام نظام CAMEL في تحليل كفاية رأس المال والربحية والسيولة لعينة من المصارف العراقية** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 15 ، العدد 02 ، جامعة الكوفة ،2018 .
12. عباس كاظم الدعمي وآخرون: **اثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف (دراسة تحليلية لمصرفي JPMorgan وCitigroupللمدة 2005-2019)**، WarithScientific Journal ،المجلد 3، رقم 7، سبتمبر 2021.
13. **المصدر**:عبد الرحمن أولاد زاوي، طلال عباسي: **واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل3** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019.
14. علي محبوب، علي سنوسي: **قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة لبن البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام مؤشرZ-score لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام للفترة 2016-2017**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،الشلف، المجلد 06، العدد 03 ، جانفي 2020.
15. عبدالكريم قندوز وآخرون " **محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 11-فيفري 2022.

16. عبد المجيد قدي، وسام شيلي، **اثر اتفاقية بازل 3 على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة 2009 – 2016**،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد13 ،العدد 26، 2018.

17. عبد الله مصيطفى، عباس بوهريرة، **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر: حالة بنك CPA – AGB** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07 ، ديسمبر 2017.

18. عبد القادر بريش،زهيرغراية: **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00 ، 2015.

19. عبد الله مصيطفى، عباس بوهريرة، **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر: حالة بنك CPA – AGB** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،الجزائر، عدد 07 ، ديسمبر 2017.

20. فؤاد مخريش، يمينة بليمان**المنافسة المصرفية بين حرية الاستثمار وتقييده،: دراسة في التشريع الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي،جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 13، العدد 28، نوفمبر 2021

21. سهام بوخلالة، محمد الجموعي قريشي **تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث، عدد 16 / 2016.

22. سوداني سومية، حمدوش وفاء **مؤشر هيرشمان- هيرفندال كوسيلة لقياس المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة 2016- 2020** ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06 العدد 01، افريل 2023

23. هبة عبد المنعم، كريم زايدي، **المنافسة المصرفية والشمول الملي في الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي،أبو ظبي ،العدد 63، جوان 2020

24. مصطفى مرتضى، منى بيطار ، **قياس تنافسية القطاع المصرفي السوري باستخدام المقاييس الهيكلية – نسبة التركز ومؤشر هيرشمان – وغير الهيكلية – منهج بانزر –** روز ،مجلة جامعة حماة، المجلد 05، العدد 10، جوان 2022،

25. احمد حسين بتال ،فيصل غازي فيصل **قياس وتحليل اثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي**،مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص –ج2)، سبتمبر 2021

26. صبرينة نقيقش، الياس بوجعادة: **قياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر : Z – score** ، مجلة الاقتصاد الصناعي– الجزائر ، المجلد 11، العدد01، 2021.

27. أمال بن الدين، عبد القادر مطاي: **تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي – حالة الجزائر**– بحث مقدم ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، المجلد 12، العدد 02، 2019.

28. علي بن ساحة وآخرون ، **تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك_ دراسة حالة البنوك الجزائرية** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد الخامس، السنة الجامعية 2014.

29. محمد مرابط الياس حناش ، **تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06 ، العدد 02 ، اكتوبر2020

30. أسماء دردور، سليمة خوالدي ، **قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشرz- score للفترة من 2008_ 2018** ،مجلة الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 19، العدد 02 ، ديسمبر2020،

31. إبراهيم بوجلخة ، **قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة : 2008_2015 باستخدام نموذج z- score**،مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021،

32. احمد حسين بتال ،فيصل غازي فيصل " **قياس وتحليل اثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي** ،مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (خاص _ ج2)، سبتمبر 2021

33. عبد الكريم قندوز وآخرون " **محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 11–فيفري 2022

34. حنان شاوي، زهير بن دعاس ، **قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-score**،مجلة معارف ، المجلد 17، العدد 01، جوان 2022،

35.Michiel van Leuvensteijn and other .**A NEW APPROACH TO MEASURING COMPETITION IN THE LOAN MARKETS OF THE**

EURO AREA .WORKING EUROPEAN CENTRAL BANK . PAPER SERIES .NO 768 . JUNE 2007 .

36. PhiltonMakena . Concurrence et Stabilité du Secteur Bancaire au Zimbabwe. Document De Politique Générale . No. 764. Aout 2021.

المواقع الالكترونية:

37. https://data.humdata.org/dataset/world-bank-financial-sectore-indicators-for-algeria،30/05/2023,10:30.

التقارير السنوية:

a. التقرير السنوي لبتك الجزائر لسنة 2009.
b. التقرير السنوي لبتك الجزائر لسنة 2012.
c. التقرير السنوي لبتك الجزائر لسنة 2014.
d. التقرير السنوي لبتك الجزائر لسنة 2016.
e. التقرير السنوي لبتك الجزائر لسنة 2017.
f. التقرير السنوي لبتك الجزائر لسنة 2021.

الملاحق

الملحق رقم 01

المؤشرات الاحصائية الوصفية

	BAC	INF	Z
Mean	91.12883	3.977755	16.32815
Median	89.75031	3.961800	18.82034
Maximum	98.38490	8.891451	24.82232
Minimum	83.02711	0.339163	8.529184
Std. Dev.	4.475334	1.851147	5.961412
Skewness	-0.003880	0.489384	-0.103943
Kurtosis	2.100542	3.956731	1.355234
Jarque-Bera	0.707950	1.639158	2.404911
Probability	0.701893	0.440617	0.300455
Sum	1913.705	83.53286	342.8911
Sum Sq. Dev.	400.5723	68.53492	710.7687
Observations	21	21	21

الملحق رقم 02

التمثيلات البيانية

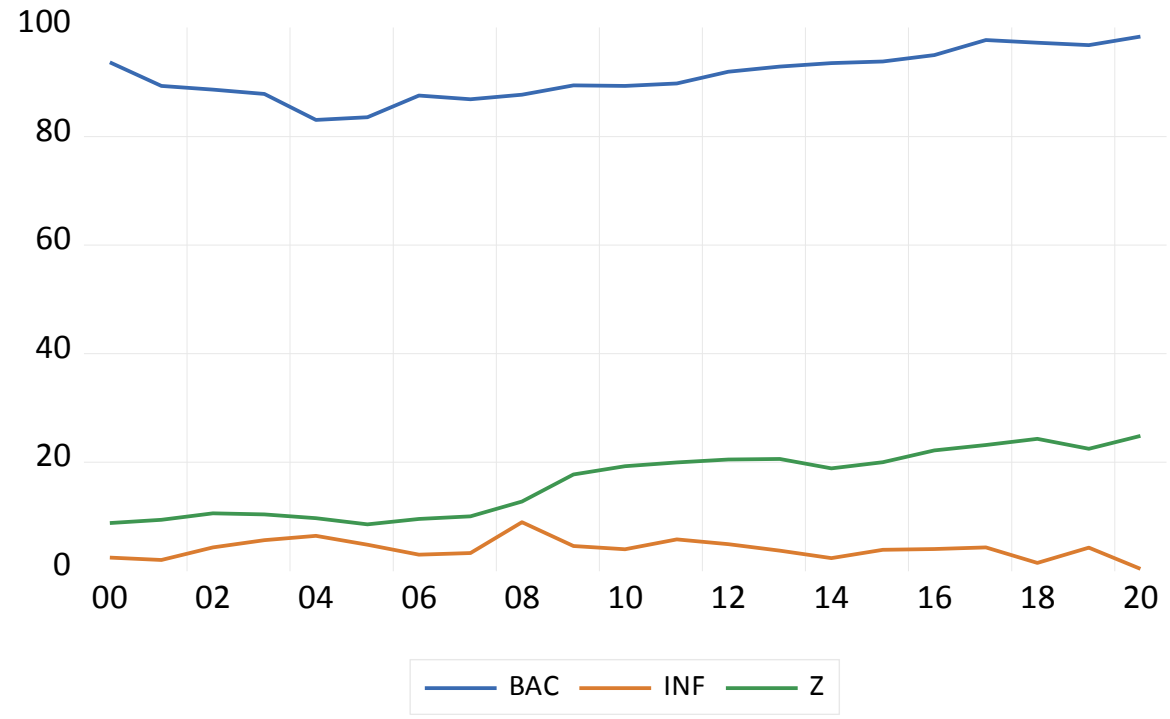

الملحق رقم 03

التمثيل النقطي

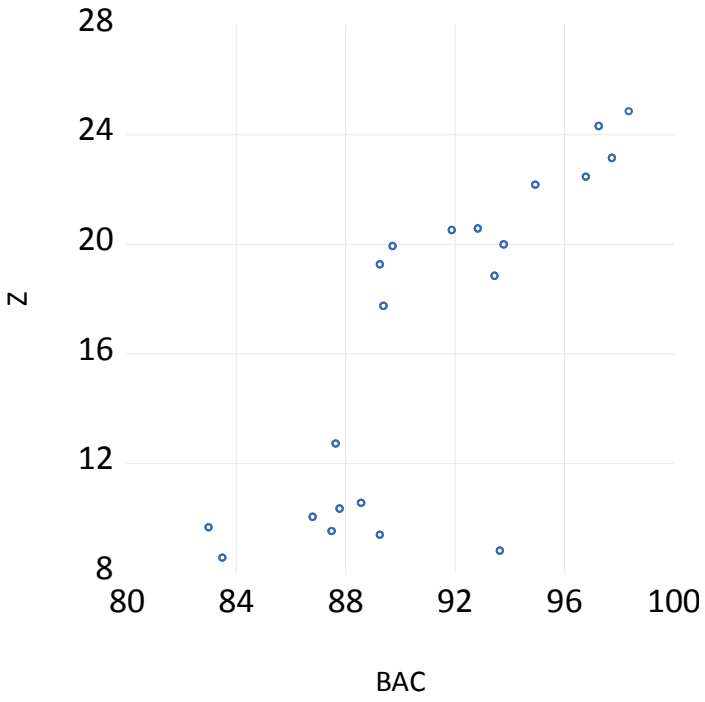

الملحق رقم 04

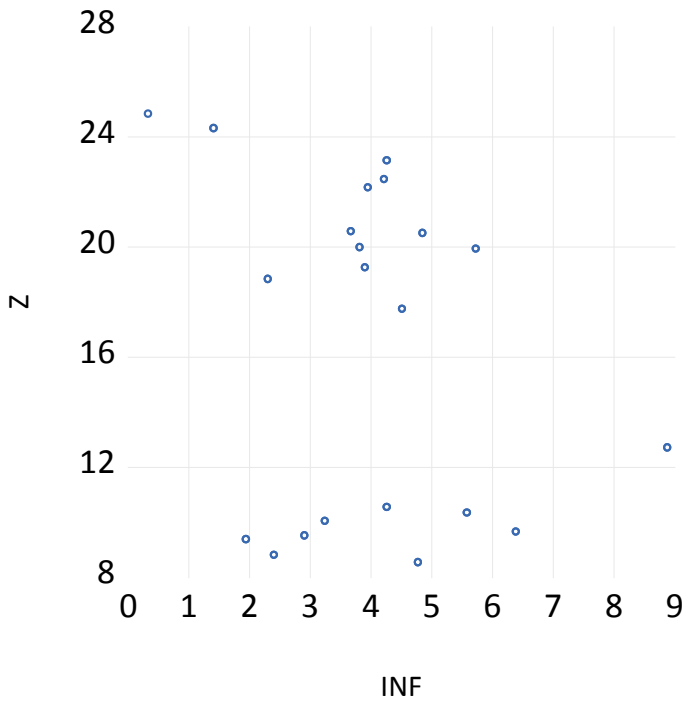

الملحق رقم 05

معادلة النموذج

Estimation Command:
==========
LS Z C BAC INF

Estimation Equation:
==========
Z = C(1) + C(2)*BAC + C(3)*INF

Substituted Coefficients:
==========
Z = -100.798434041 + 1.25132268353*BAC + 0.778079565021*INF

الملحق رقم 06

تصحيح الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى

تقدير المعاملات بواسطة معادلة الفرق العام

Resid0	RESID0(-1)
-9.5046959	
-3.0904457	-9.5046959
-2.8568598	-3.0904457
-3.1059421	-2.8568598
1.56589636	-3.1059421
1.07809977	1.56589636
-1.4949744	1.07809977
-0.3558631	-1.4949744
-3.1222611	-0.3558631
3.12252226	-3.1222611
5.2614657	3.12252226
3.93725585	5.2614657
2.48598477	3.93725585
2.27489231	2.48598477
0.84051788	2.27489231
0.4044422	0.84051788
1.02213997	0.4044422
-1.7511711	1.02213997
2.25095395	-1.7511711
-1.2075588	2.25095395
2.24560101	-1.2075588

الملحق رقم 07

تقدير معادلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

Dependent Variable: RESID0

Method: Least Squares

Date: 05/25/23 Time: 08:56

Sample (adjusted): 2001 2020

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID0(-1)	**0.374126**	0.154297	2.424717	0.0255

R-squared	0.207422	Mean dependent var	0.475235
Adjusted R-squared	0.207422	S.D. dependent var	2.5069
S.E. of regression	2.231814	Akaike info criterion	4.492213
Sum squared resid	94.63884	Schwarz criterion	4.541999
Log likelihood	-43.92213	Hannan-Quinn criter.	4.501932
Durbin-Watson stat	2.064496		

معامل الارتباط الذاتي : 0.374126

الملحق رقم 08

حساب المتغيرات الجديدة لمعادلة الفرق العام

z1	bac1	inf1
8.1507	86.869	2.2397
6.0735	54.246	1.0482
7.0266	55.19	3.5398
6.3861	54.665	3.9936
5.7761	50.175	4.3059
4.923	52.47	2.3909
6.3061	56.272	1.1269
6.4714	54.081	2.1629
8.9428	55.18	7.674
12.975	56.612	1.1977
12.607	55.84	2.2184
12.712	56.344	4.2738
13.041	58.343	2.7122
12.881	58.478	1.8613
11.133	58.74	0.9351
12.926	58.834	2.9597
14.667	59.868	2.531
14.839	62.247	2.7867
15.639	60.703	-0.1788
13.348	60.424	3.6954
16.429	62.162	-1.2419

الملحق رقم 09

Estimation Command:
==========
LS Z1 C BAC1 INF1

Estimation Equation:
==========
Z1 = C(1) + C(2)*BAC1 + C(3)*INF1

Substituted Coefficients:
==========
Z1 = 6.40431939059 + 0.096133108698*BAC1 - 0.560236238059*INF1

الملحق رقم 10

تقدير معادلة الفرق العام من الرتبة الثانية :

البواقي

Residual

-5.3498
-4.9585
-2.7001
-3.0359
-3.0394
-5.186
-4.8765
-3.9201
1.533
1.7997
2.0771
3.2855
2.548
1.898
-0.3942
2.524
3.9258
4.012
3.2992
3.2055
3.3527

الملحق رقم 11

معادلة الارتباط الذاتي 2

Dependent Variable: RESID1

Method: Least Squares

Date: 05/25/23 Time: 09:03

Sample (adjusted): 2001 2020

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID1(-1)	**0.836247**	0.109238	7.655274	0

R-squared	0.753544	Mean dependent var	0.267491
Adjusted R-squared	0.753544	S.D. dependent var	3.373031
S.E. of regression	1.674519	Akaike info criterion	3.917635
Sum squared resid	53.27625	Schwarz criterion	3.967422
Log likelihood	-38.17635	Hannan-Quinn criter.	3.927354
Durbin-Watson stat	1.726461		

معامل الارتباط الذاتي 0.836247

الملحق رقم 12

حساب متغيرات معادلة الفرق العام من الرتبة 2

z2	bac2	inf2
4.4694	47.635	1.2282
-0.7425	-18.397	-0.8248
1.9477	9.8265	2.6632
0.5101	8.5123	1.0335
0.4357	4.4618	0.9663
0.0927	10.512	-1.2099
2.1893	12.394	-0.8724
1.198	7.0231	1.2205
3.531	9.9554	5.8652
5.497	10.468	-5.2196
1.756	8.4988	1.2169
2.1697	9.6479	2.4187
2.4112	11.225	-0.8618
1.9754	9.6896	-0.4068
0.3612	9.838	-0.6214
3.6161	9.7126	2.1777
3.858	10.668	0.0559
2.5735	12.183	0.6702
3.2302	8.6492	-2.5092
0.2699	9.6609	3.8449
5.2661	11.633	-4.3321

الملحق رقم 13

Estimation Command:
==========
LS Z2 C BAC2 INF2

Estimation Equation:
==========
Z2 = C(1) + C(2)*BAC2 + C(3)*INF2

Substituted Coefficients:
==========

Z2 = 1.39190753762 + 0.0885418960143*BAC2 - 0.237444776771*INF2

الملحق رقم 14

التشخيص الإحصائي للنموذج

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة 2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.358187	Prob. F(2,16)	0.7044
Obs*R-squared	0.899947	Prob. Chi-Square(2)	0.6376

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/25/23 Time: 09:28
Sample: 2000 2020
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.045181	0.459590	0.098307	0.9229
BAC2	-0.003159	0.031651	-0.099809	0.9217
INF2	0.020193	0.134899	0.149688	0.8829
RESID(-1)	0.219852	0.273123	0.804956	0.4326
RESID(-2)	0.007401	0.271315	0.027277	0.9786

R-squared	0.042855	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	-0.196432	S.D. dependent var	1.367576
S.E. of regression	1.495875	Akaike info criterion	3.847557
Sum squared resid	35.80228	Schwarz criterion	4.096252
Log likelihood	-35.39934	Hannan-Quinn criter.	3.901530
F-statistic	0.179093	Durbin-Watson stat	1.883400
Prob(F-statistic)	0.945903		

الملحق رقم 15

اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.003341	Prob. F(2,18)	0.9967
Obs*R-squared	0.007792	Prob. Chi-Square(2)	0.9961
Scaled explained SS	0.003919	Prob. Chi-Square(2)	0.9980

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/25/23 Time: 09:27
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.754845	0.686782	2.555170	0.0199
BAC2	0.002207	0.047258	0.046697	0.9633
INF2	0.012567	0.199395	0.063027	0.9504

R-squared	0.000371	Mean dependent var	1.781203
Adjusted R-squared	-0.110699	S.D. dependent var	2.135765
S.E. of regression	2.250876	Akaike info criterion	4.592080
Sum squared resid	91.19597	Schwarz criterion	4.741297
Log likelihood	-45.21684	Hannan-Quinn criter.	4.624464
F-statistic	0.003341	Durbin-Watson stat	1.817497
Prob(F-statistic)	0.996665		

الملحق رقم 16

Années	z	bac	inf
2000	8.788944	93.67121	0.3391
2001	9.36163	89.29102	4.2259
2002	10.52907	88.59583	1.4183
2003	10.32534	87.81059	4.2689
2004	9.639084	83.02711	3.9618
2005	8.529184	83.53308	3.8244
2006	9.497072	87.52409	2.3114
2007	10.02454	86.82555	3.6789
2008	12.6932	87.66375	4.8585
2009	17.72422	89.40934	5.7370
2010	19.23774	89.29079	3.911
2011	19.90931	89.75031	4.5242
2012	20.49009	91.92047	8.8914
2013	20.54717	92.86826	3.2542
2014	18.82034	93.48486	2.9169
2015	19.96733	93.8092	4.7844
2016	22.13776	94.96468	6.3976
2017	23.12142	97.77609	5.5911
2018	24.28966	97.28393	4.2699
2019	22.43565	96.82034	1.9517
2020	24.82232	98.3849	2.4151